

**No. 35338**

---

**Hungary  
and  
Egypt**

**Convention between the Government of the Republic of Hungary and the Government of the Arab Republic of Egypt for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income (with protocol). Cairo, 5 November 1991**

**Entry into force:** *22 May 1994 by notification, in accordance with article 28*

**Authentic texts:** *Arabic, English and Hungarian*

**Registration with the Secretariat of the United Nations:** *Hungary, 27 November 1998*

---

**Hongrie  
et  
Égypte**

**Convention entre le Gouvernement de la République de Hongrie et le Gouvernement de la République arabe d'Égypte pour éviter la double imposition en matière d'impôt sur le revenu (avec protocole). Le Caire, 5 novembre 1991**

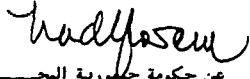
**Entrée en vigueur :** *22 mai 1994 par notification, conformément à l'article 28*

**Textes authentiques :** *arabe, anglais et hongrois*

**Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies :** *Hongrie, 27 novembre 1998*

واشهادا على ما تقدم قام الموقعان إنهاء بالتوقيع على مدة الأثناقية بعد تبادل وثائق التفويض والتأكد من صحتها .

حرر من أصليين في ٥ / ١١ / ١٩٩١ في القاهرة  
بكل من اللغات العربية والمجرية والانجليزية وكل منهما له نفس الحجية وفي حالة اختلاف  
في تفسير الترجمة العربية او المجرية تكون اللغة الأنجليزية هي الفيصل .



عن حكومة جمهورية المجر



عن حكومة جمهورية مصر العربية

ملحق الاتفاقية

عند التوقيع اليوم على الاتفاقية بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الجبر  
بمقد تجنب الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضريبة على الدخل فقد وافق الموقعان على  
الأحكام التالية التي ستكون جزءا مكملا للاتفاقية :-

بالنسبة للمادة ٣٤ فقرة ( ٣ / ب ) فان نص القانون المصري المذكور ينص على :-  
( قانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ مادة (٤) فقرة (٩) )

العناصر التالية ستعفى من الضرائب :-

الأرباح والفوائد وغيرها مما تنتج القيم المنقولة الأجنبية التي تلتزم الشركات المصرية  
للتأمين وإعادة التأمين بائداعها باستمرارها مودعه في الخارج طبقا للقوانين الأجنبية  
أو اتفاقيات اعادة التأمين لتكوين ضمان يوازي حصتها في الخصصات الفنية او اى التزامات  
اخرى ناشئة عن عمليات التأمين او اعادة التأمين .

ولا يسرى هذا الإعفاء اذا ثبت ان القيم المنقولة الأجنبية مودعه في الخارج ولا تتمتع به  
مضى زال الالتزام بالاياداع .

وتطبق هذه الأحكام على شركات التأمين التي تعمل في بلاد لا توجد قوانينها الزام تلك  
الشركات بايداع قيم مالية لتكوين ضمان او احتياطي حسابي او غيره من انواع الاحتياطي  
وباستمرارها مودعه لهذة الأفراس ، على ان تحدد القيم المالية التي تودع كضمان او احتياطي  
حسابي او احتياطي آخر لمواجهة الحوادث او الأخطار بقرار من وزير المالية بعد الاتفاق مع  
وزير الاقتصاد .

المادة ١٢٠ فقرة ٤ :-

الدخول التالية تكون معفاء من الضرائب :-

٤ - الأرباح التي توزعها في كل سنة ماله شركات المساهم المصرية التي يكون النرض منها  
استثمار اموالها في الأسهم والسندات على اختلاف انواعها وذلك بمقدار ما تحصل عليه  
من ايرادات تلك الأسهم والسندات خلال السنة المالية المذكورة بالشرطين الاتيين :-

أ ) أن تكون مدة الايرادات قيد اديت عنها بالفعل الضريبة النوعية الخاصة بها أو ان  
تكون معفاء منها بمقتضى القانون .

ب) ان يكون ٩٠٪ على الأقل من رأس ملل الشركة بما في ذلك الاحتياطيات والأموال  
الجميع والقروض التي تعقدما مخصصة لتوظيفة في الأوراق المالية .

في حالة تعديل هذه الأحكام فان السلطات المختصة ستقوم بالتشاور مع بعض  
ويتفقان على طريقة التنفيذ .

المادة التاسعة والعشرون


أنهاء الاتفاقية

يستمر العمل بهذه الاتفاقية حتى يتم التفاوض بواسطة إحدى الدولتين المتعاقبتين . أى من الدولتين المتعاقبتين يمكنهما إنهاء الاتفاقية بان تقدم أخطار كتابيا بالإنهاء الى الدولة المتعاقدة الأخرى بالطرق الدبلوماسية على ان يتم ذلك قبل ستة اشهر على الأقل من انتهاء أى سنة ميلادية بعد مرور خمس سنوات من تاريخ نفاذ الاتفاقية . في مثل هذه الحالة يتوقفت سيرها الاتفاقية على النحو التالي :-

- أ ) بالنسبة للضرائب المحجوزة عند المنبع على مبالغ الدخل المكتسبه فى السنة الميلادية التى تتبع السنة التى تم فيها الاخطار بانتهاء الاتفاقية والسنوات التالية لها .
- ب ) بالنسبة للضرائب الأخرى على السنوات الضريبية التى تبدأ فى أو بعد اول يناير من السنة الميلادية التى تتبع السنة التى تم خلالها الاخطار بانتهاء الاتفاقية .
- واشهادا على ما تقدم قام الموقعان أثناء التوقيع على هذه الاتفاقية بعد تبادل وثائق التفويض والتأكد من صحتها .

حرر من أصلين فى ٥ / ١١ / ١٩٩١ فى القاهرة  
بكل من اللغات العربية والمجرية والانجليزية وكل منها له نفس الحجية وفى خالتناى أختلاف فى الترجمة العربية او المجرية فان النص الانجليزى سيكون الفيصل .

عن حكومة جمهورية المجر



عن حكومة جمهورية مصر العربية



حليمه/...

- رفع للمعلن فيما يتعلق بالضرائب التي تشملها الاتفاقية ولهؤلاء الأشخاص أو السلطات استخدام المعلومات لهذه الأغراض فقط . ويمكنهم أيضا . مدة المعلومات أمام المحاكم. أو فيما يتعلق بالأحكام القضائية .
- (٢) لا يجوز بأي حال تفسير أحكام الفقرة (١) بما يؤدي إلى إلزام إحدى الدولتين المتعاقبتين :
- أ) بتنفيذ إجراءات إدارية تتعارض مع القوانين أو النظام الإداري الخاص بها أو بالدولة المتعاقدة الأخرى .
- ب) بتقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها طبقا لقوانين أو النظم الإدارية المعتادة .
- ج) بتقديم معلومات من شأنها إفشاء أسرار أي تجارة أو نشاط أو صناعة أو سر تجاري أو مهني أو الأساليب التجارية أو معلومات يعتبر إفشاؤها مخالفا للنظام العام .

المادة السابعة والعشرون

الدبلوماسيون وموظفو القنصلية

- ليس في هذه الاتفاقية ما يخل بالمزايا الضريبية الممنوحة للمواطنين الدبلوماسيين أو القنصلين وفقا للأحكام العامة للقانون الدولي أو لأحكام الاتفاقيات الخاصة .

٦ - أحكام ختامية

المادة الثامنة والعشرون

نفاذ الاتفاقية

- (١) تخطر الهيئات المتعاقدة أحدهما الأخرى باستكمال المواصفات الدستورية اللازمة لبدء تنفيذ هذه الاتفاقية .
- (٢) تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد مضي ستون يوما من تاريخ تبادل رسائل الإخطار المذكورة في الفقرة الأولى. ويبدأ سريان أحكامها لأول مرة .
- أ) بالنسبة للضرائب المحجوزة عند المنبع على المبالغ التي تدفع في أو بعد أول يناير من السنة التقويمية التالية للسنة التي تم فيها تبادل رسائل الإخطار بالموافقات الدستورية المشار إليها في الفقرة (١) والسنوات القابضة لها .
- ب) بالنسبة للضرائب الأخرى على السنوات الضريبية التي تبدأ في أول يناير من السنة التقويمية التي تم فيها تبادل رسائل الإخطار بالموافقات الدستورية المشار إليها في الفقرة الأولى .

المادة الخامسة والعشرون

اجراءات الاتفاق المتبادل

- (1) اذا رأى شخص ان الاجراءات فى احدى الدولتين المتعاقبتين او كلاهما تؤدى او سوف تؤدى الى خضوعه للضرائب مما يخالف احكام مدة الاتفاقية ، جاز له بصرف النظر عين وسائل التسمية التى نصت عليها القوانين الداخلية بالدولتين ان يعرض حالته على السلطة المختصة فى الدولة المتعاقدة التى يقيم بها واذا كانت الحالة ما تطبق عليها احكام الفقرة الاولى من المادة 24 فيعرض حالته على الدولة المتعاقدة التى يحمل جنسيتها . فى هذا الخوض للضريبة . ويعين تقديم هذا الطلب خلال ثلاث سنوات من تاريخ أول اخطار باجراء فرض الضريبة على خلاف الاتفاقية .
- (2) تحاول السلطات المختصة اذا تبين لها ان الاعتراض له ما يبرره ولم تستطيع بنفسها ان تصل الى حل مناسب ، ان تسوى الموضوع بالاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة فى الدولة المتعاقدة الاخرى بقصد تجنب فرض الضريبة بما يخالف احكام الاتفاقية . وى اتفاق يتوصل اليه سيتم تطبيقه بصرف النظر عن اى تحديدات زمنية تنص عليها القوانين الداخلية فى الدولتين المتعاقبتين .
- (3) تحاول السلطات المختصة فى الدولتين المتعاقبتين ان تسوى بالاتفاق المتبادل اية مشكلات او خلافات ناشئة عن تفسير او تطبيق مدة الاتفاقية . ويجوز للسلطات المختصة ايضا التشاور لمنع الازدواج الضريبي فى اى حالة لم تتعرض لها مدة الاتفاقية .
- (4) لا يجوز لاحدى الدولتين المتعاقبتين بعد انقضاء المدة المحددة المنصوص عليها فى قوانينها الوطنية وفى اى حالة بعد انقضاء فترة خمس سنوات من نهاية الفترة الضريبية التى تحقق فيها الدخل ان تزيد من وعاء الضريبة للمقيم فى اى الدولتين المتعاقبتين . عن طريق اضافة عناصر الدخل اليه والتي خضعت ايضا للضريبة فى الدولة المتعاقدة الاخرى ولا تسرى مدة الفقرة فى حالة التهرب او التقمير او الاهمال العمدى .
- (5) يجوز للسلطات المختصة فى الدولتين المتعاقبتين بالتشاور بينهما مباشرة حتى يكتملها التوصل الى اتفاق فى نطاق الفقرات السابقة عندما تستدعي الحالة ذلك حتى يمكن التوصل الى اتفاق شفهي خلال تبادل وجهات النظر الذى يمكن أن يتم عن طريق لجنة مشتركة بين ممثلين للسلطات المختصة فى الدولتين المتعاقبتين .

المادة السادسة والعشرون

تبادل المعلومات

- (1) تتبادل السلطات المختصة فى الدولتين المتعاقبتين المعلومات التى تلزم لتنفيذ احكام مدة الاتفاقية والقوانين المحلية للدولتين المتعاقبتين بشأن الضرائب المنصوص عليها فى مدة الاتفاقية وحيث يكون فرض الضرائب بمقتضاها يتفق مع مدة الاتفاقية ، ولمنع التهرب من مثل هذه الضرائب . ويتم تبادل المعلومات دون التقيد بالمادة (1) وتعامل اية معلومات تحصل عليها الدولة المتعاقدة على أنها سرية وينفس الطريقة التى تعامل بها المعلومات التى تم الحصول عليها وفقا للقوانين الداخلية لتلك الدولة ولا يجوز افشاؤها الا للاشخاص او السلطات ( بما فى ذلك المحاكم والاجهزة الادارية ) التى تعمل فى ربط او تحصيل او تنفيذ اود .

٢) ١٥١ كان الشخص المقيم في جمهورية المجر يستمد بعض عناصر دخله التي تخضع .  
لاحكام المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ يخضع للضريبة المصرية فإن جمهورية المجر ستمنح  
خصما لمبلغ مساويا للضريبة المدفوعة في مصر ، وهذا الخصم مع ذلك لن يزيد  
عن هذا الجزء من الضريبة المحسوبة قبل الخصم الذي يتناسب مع الدخل الخاضع  
لضريبة مصر .

٢) طبقا لاحكام هذه الاتفاقية ١٥١ كان الدخل المستمد بواسطة الشخص المقيم فى  
جمهورية المجر معفى من الضريبة فى جمهورية المجر فإن جمهورية المجر عند  
حساب الضرائب المستحقة على باقى الدخل لهذا الشخص ستأخذ فى حسابها  
فى جميع الاحوال الجزء المعفى من الضريبة .

ج ) فيما يتعلق بالخصم من الضريبة على الدخل فى احدى الدولتين المتعاقبتين فإن الضريبة  
المدفوعة فى الدولة المتعاقدة الاخرى ستشمل الضريبة الى كان يجب دفعها فى تلك  
الدولة المتعاقدة الاخرى . ولكن يتم تخفيضها او الفائها عن طريق الدولة المتعاقدة طبقا  
للمزايا الضريبية القانونية بفرض تشجيع التنمية الاقتصادية .

#### هـ - احكام خاصة

#### المادة الرابعة وعشرون

#### عدم التمييز

- ١) لا يجوز اخضاع مواطنى احدى الدولتين المتعاقبتين فى الدولة المتعاقدة الاخرى لاي نسبة  
ضرائب او اى التزام يتعلق بهذه الضرائب يكون بخلاف او اكثر عبئا من الضرائب  
والتزامات الضريبة التي يخضع لها او يجوز ان يخضع لها فى نفس الظروف مواطنو هذه  
الدولة الاخرى .
- ٢) لا تخضع المنشأة الدائمة التي يملكها مشروع تابع لاحدى الدولتين المتعاقبتين فى الدولة  
المتعاقدة الاخرى لضرائب تفرض عليها فى تلك الدولة الاخرى اكثر عبئا من الضرائب  
التي تفرض على المشروعات التابعة لتلك الدولة الاخرى التي تزاوئ نفس الانشطة .
- ٣) لا يجوز تفسير هذه المادة بأنها :  
أ ) تلزم احدى الدولتين المتعاقبتين على ان تمنح المقيمين فى الدولة المتعاقدة الاخرى  
اى خصومات او اعلوات او تخفيضات شخصية فيما يتعلق بالضرائب .  
ب) ما تمنحه لمواطنيها بسبب الحالة المدنية او السلوكيات العائلية .  
ب) تخل فى مصر بتطبيق المادة ٤ فقرة ٩ والمادة ١٢٠ فقرة ٤ من القانون رقم ١٥٧ لعام  
١٩٨١ بشرط انه ١٥١ منحت ايا من المادتين اعفاء لمواطنى اى دولة او اقليم بخلاف  
احدى الدولتين المتعاقبتين فان هذا الاعفاء يمنح بالمثل لمواطنى جمهورية المجر .
- ٤) لا يجوز اخضاع المشروعات التابعة لاحدى الدولتين المتعاقبتين والتي يملك راسمالها  
كله او بعضه او يراقبه بطريق مباشر او غير مباشر شخص او اشخاص مقيمين فى الدولة  
المتعاقدة الاخرى لايه ضرائب او لايه التزامات تتعلق بهذه الضرائب غير الضرائب او  
الالتزامات التي تخضع لها او يجوز ان تخضع لها المشروعات المتماثلة الاخرى فى الدولة  
المذكورة اولا .
- ٥) يقصد بلفظ ( ضرائب ) فى هذه المادة الضرائب موضوع الاتفاقية .

المتعاقدة الأخرى .

- (٢) لا تطبق احكام الفقرة الاولى من هذه المادة على المكافآت الخاصة بالبحوث التي لا تعود بفائدة على المصلحة العامة وانما تعود هذه البحوث بالمنفعة بالدرجة الاولى على مصلحة خاصة لشخص محدد او اشخاصا معينة .

المادة الثانية وعشرون

دخول آخرى

- (١) تخضع عناصر الدخل لمقيم في احدى الدولتين المتعاقبتين ايا كان مصدرها والتي لسم تعالج في المواد السابقة من مدة الاتفاقية للضريبة في تلك الدولة فقط .
- (٢) احكام الفقرة الاولى لن تنطبق على دخل آخر غير الدخل الناجم عن العقارات كما هو موضح بالفقرة الثانية من المادة (٦) اذا كان الشخص الذي يتسلم هذا الدخل يقيم في احدى الدولتين المتعاقبتين ويزاول نشاطا تجاريا او صناعيا في الدولة المتعاقدة الاخرى من خلال منشأة دائمة في هذه الدولة الاخرى او يقوم بتنفيذ خدمات شخصية في تلك الدولة الاخرى من خلال مكان ثابت في تلك الدولة وعلى ان يكون الحق او الملكية التي ينشأ عنها الدخل متصل اتصالا وثيقا بالمنشأة الدائمة او المكان الثابت وفي مثل هذه الحالة تطبق احكام المادة (٧) او المادة (١٤) حسبما تكون الحالة .
- (٣) استثناء من احكام الفقرة ١ ٢٠١ السابقتين فان عناصر الدخل التي لم تفالج في مواد مدة الاتفاقية وخاصة بشخص مقيم غفى احدى الدولتين المتعاقبتين والتي تنشأ في الدولة المتعاقدة الاخرى يجوز اخضاعها كذلك للضرائب في هذه الدولة الاخرى .

المادة الثالثة وعشرون

٤ - طرق تجنب الازدواج الضريبي

سيتم منع الازدواج الضريبي كما يلي :

( أ ) بالنسبة لمصر :

(١) اذا كان الشخص المقيم في مصر يستمد دخلا يخضع طبقا لاحكام مدة الاتفاقية لضرائب جمهورية المجر فان مصر تسمح بان تخضع من الضريبة على دخل هذا الشخص مبلغا يعادل الضريبة المدفوعة في جمهورية المجر وهذا الخصم مع ذلك لسن يزيد عن هذا الجزء من الضريبة المحسوبة قبل الخصم الذي يتناسب ( حسب الحالة) مع الدخل الخاضع لضريبة جمهورية المجر .

(٢) طبقا لاحكام مدة الاتفاقية اذا كان الدخل المستمد بواسطة الشخص المقيم في مصر معفى من الضريبة في مصر فان مصر عند حساب الضرائب المستحقة على باقى الدخل لهذا الشخص ستأخذ في حساباتها الدخل المعفى من الضريبة .

( ب ) بالنسبة لجمهورية المجر :

(١) اذا كان الشخص المقيم في جمهورية المجر يحصل على دخل خاضع للضريبة المصرية طبقا لاحكام مدة الاتفاقية فان حكومة جمهورية المجر ستقوم باعفاء هذا الدخل من الضريبة طبقا لاحكام الفقرة الفرعية ( ب - ٢ ) و ( ب - ٢ ) .



المادة التاسعة عشر

مرتبات ومعاشات الوظائف الحكومية

- (١) المكافأة بخلاف المعاشات التي تدفعها خزينة احدى الدولتين المتعاقبتين او احد اقسامها السياسية او سلطة محلية تابعة لها الى أي فرد في مقابل خدمات مؤداة لتلك الدولة او احد اقسامها السياسية او احد سلطاتها المحلية تخضع للضريبة في تلك الدولة فقط .
- (٢) ومع ذلك فان مدة المكافأة تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الاخرى فقط اذا كانت الخدمات قد اديت في تلك الدولة وكان الشخص مقيما في تلك الدولة .  
وأن يكسبون :-
- (١) من مواطني تلك الدولة .  
(٢) او لم يصبح مقيما في تلك الدولة بمجرد تقديم الخدمات .
- (٣) أ) العاش الذي تدفعه احدى الدولتين المتعاقبتين او احد اقسامها السياسية او سلطة محلية تابعة لها الى أي فرد نظير خدمات قدمها لهذة الدولة او احد اقسامها السياسية او سلطة محلية تخضع للضريبة فقط هذة الدولة .  
ب) ومع ذلك فان هذا العاش سيخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الاخرى اذا كان صاحب العاش مقيما وفي نفس الوقت مواطنا لتلك الدولة .
- (٤) تخضع الاجور والمكافآت والمعاشات الخاصة بالخدمات التي قدمت فيما يتعلق بأعمال احدى الدولتين المتعاقبتين او احد اقسامها السياسية او سلطاتها المحلية لاحكام السواد ١٨٠١٦٠١٥

المادة العشرون

الطلبة

- المبالغ التي يحصل عليها شخص يقيم باحدى الدولتين المتعاقبتين والذي يقيم بصفه مؤقتة في الدولة المتعاقدة الاخرى لاحد الاغراض الاتية :-
- أ) ان يكون تلميذا باحدى الجامعات او الكليات او المدارس في الدولة المتعاقدة الاخرى
- ب) كموظف تجارى او صناعي او فني تحت التدريب في الدولة المتعاقدة الاخرى . وذلك كاستفيدا بمنحه او بمرتب او جائزة بغرض الدراسة او البحث من منظمة دينية او خيرية او تعليمية لن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الاخرى وسيطبق نفس الاعفاء على أي مكافآت يتقاضاها هذا الشخص نظير خدمات يقدمها بشرط ان تكون هذة الخدمات متصلة بدراساته او برامجته التدريبية او لازمة لمواصلة معيشته .

المادة الحدى وعشرون

مكافآت الاساتذة والمدرسين والباحثين

- (١) الشخص المقيم في احدى الدولتين المتعاقبتين الذي يقيم بالدولة المتعاقدة الاخرى بناء على دعوة موجهة اليه من احدى الجامعات او الكليات او أي هيئة او مؤسسة اخرى متخصصة في التعليم العالي او البحث العلمي لغرض التدريس او البحث العلمي لمدة لا تزيد عن عامين سيعفى من الضرائب المقررة على مكافآته نظير التدريس او البحث في الدولة

المادة السادسة عشر

مكافآت اعضاء مجلس الادارة واجور  
القيادات الادارية العليا

- (1) مكافأة اعضاء مجلس الادارة وغيرها من المكافآت المماثلة التي يحصل عليها مقيم فسي احدى الدولتين المتعاقبتين بصفته عضوا بمجلس ادارة في شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الاخرى يجوز ان يخضع للضريبة في هذة الدولة الاخرى .
- (2) المرتبات والاجور وغيرها من المكافآت المماثلة التي يتبناها شخص مقيم باحدى الدولتين المتعاقبتين باعتباره مسؤولا عن القيادات الادارية العليا في شركة مقيمة فسي الدولة المتعاقدة الاخرى يجوز ان تخضع للضريبة في تلك الدولة الاخرى .

المادة السابعة عشر

دخل الفنانين والرياضيين

- (1) استثناء من احكام المادتين 11 ، 10 ، يخضع الدخل الذي يحصل عليه شخص مقيم باحدى الدولتين المتعاقبتين كفنان من فئات المسرح او السينما او الاذاعة او التلفزيون أو الموسيقى او كرياضي من أنشطتها لشخصية التي تزاوّل في الدولة المتعاقدة الاخرى للضريبة في تلك الدولة الاخرى .
- (2) اذا كان الدخل الذي يحققه الفنان او الرياضي من مزاولة انشطته الشخصية لا يعود على الفنان او الرياضي نفسه ولكن يعود على شخص آخر ، فان هذا الدخل يجوز اخضاعه استثناء من احكام المواد 14 ، 15 ، للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يزاوّل فيها الفنان او الرياضي انشطته .
- (3) استثناء من احكام الفقرة 1 ، 2 من هذة المادة فإن الدخل المذكور في هذة المادة سوف يعفى من الضرائب في الدولة المتعاقدة التي مورس فيها نشاط الفنان او الرياضي بشرط ان يكون هذا النشاط ممولا في جزء مقبوس منه بواسطة خزينة هامة للدولة او سلطة محلية للدولة الاخرى او ان يكون النشاط قد مورس طبقا لاتفاقية ثقافية او ترتيبات بين الدولتين المتعاقبتين اذا ما كانت تتضمن احكاما خاصة في هذا المجال .

المادة الثامنة عشر

المعاشات والمرتبات مدى الحياة

- (1) المعاشات والمبالغ المرتبه لدى الحياة التي تنشأ في احدى الدولتين المتعاقبتين والتي تدفع لشخص مقيم في الدولة المتعاقدة الاخرى ستخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الاخرى .
- (2) يقصد بلفظ ( المبالغ المرتبه مدى الحياة ) مبلغ معين يدفع بصفة دورية في مواعيند محددة اثناء ( الحياة ) او خلال مدة معينه او محددة طبقا لالتزام باءاء هذة المبالغ فيسوي مقابل اعتبارات كافية وكاملة بالنقود او مقومة بالنقود .

المادة الرابعة عشر

الخدمات الشخصية المستقلة

- (1) الدخل الذى يتحصل عليه مقيم فى احدى الدولتين المتعاقبتين من خدمات مهنيه او مسن أنشطة اخرى ذات طبيعة مستقلة يخضع للضريبة فى تلك الدولة فقط، فيما عدا الاحوال التالية عندما يخضع مثل هذا الدخل ايضا للضريبة فى الدولة المتعاقدة الاخرى .
- ( أ ) اذا كان له مركز ثابت تحت تصرفه فى الدولة المتعاقدة الاخرى بغرض تقديم نشاطاته فى هذه الحالة فقط يخضع مقدار ما ينسب الى هذا المركز الثابت للضريبة فى تلك الدولة المتعاقدة الاخرى .
- (ب) اذا كان مكونه فى تلك الدولة المتعاقدة الاخرى لفترة او فترات تزيد فى مجموعها عن ١٢٠ يوما فى السنة الماليه المعنيه، فى هذه الحالة فقط يخضع للضريبة فى الدولة الاخرى مقدار الدخل الذى ينسب الى الأنشطة المؤداة فى تلك الدولة الاخرى .
- (٢) تشمل عبارة ( الخدمات المهنيه ) على نحو خاص الأنشطة العلمية او الادبية او الفنية او التربوية او التعليمية المستقلة ، وكذلك الأنشطة المستقلة الخاصة بالاطباء والمحامين والمهندسين والمعماريين وجراحي الاسنان والمحاسبين .

المادة الخامسة عشر

الخدمات الشخصية غير المستقلة

- (1) مع عدم الاخلال بأحكام المواد ١٦ ، ١٨ ، ١٩ فإن المرتبات والاجور وغيرها من المكافآت المسائله التى يستمدها شخص مقيم فى احدى الدولتين المتعاقبتين من وظيفة تخضع للضريبة فى تلك الدولة المتعاقدة فقط مالم يكن العمل يؤدى فى الدولة المتعاقدة الاخرى . فاذا كان العمل يؤدى على هذا النحو فإن الكفاة المستمدة منه يجوز ان تخضع للضريبة فى تلك الدولة الاخرى .
- (٢) استثناء من احكام الفقرة (١) فإن المكافأة التى يحصل عليها شخص مقيم فى احدى الدولتين المتعاقبتين من عمل فى الدولة المتعاقدة الاخرى تخضع للضريبة فى الدولة المتعاقدة المذكورة او فقط اذا :
- ( أ ) وجد الشخص مستلم الأبراد فى الدولة المتعاقدة الاخرى لمدة لا تزيد فى مجموعها عن ١٨٣ يوما خلال السنة الضريبية المعنيه .
- و (ب) كانت المكافآت تدفع بمعرفة او نيابة عن صاحب عمل لا يقيم فى الدولة الاخرى .
- و ج ) كانت لا تتحمل الكفاة منشأة دائمة او مركز ثابت يملكه صاحب العمل فى الدولة المتعاقدة الاخرى .
- (٢) استثناء من الاحكام السابقة لهدة المادة فإن الكفاة عن العمل الذى يؤدى على ظهر سفينة او طائرة تعمل فى النقل الدولى تخضع للضريبة فى الدولة المتعاقدة التى يوجد بها مركز الادارة الفعلي للمشروع .

- (٤) لا تطبق احكام النقرة ١ ، ٢ ، ٣ اذا كان المالك المستفيد بالاتاوات مقيما في دولة متعاقدة ويمارس في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الاتاوات اما نشاطا صناعيا او تجاريا من خلال منشأة دائمة يوجد بها او يؤدي في تلك الدول الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت موجود بها وأن الحق او الملكية الناشئ عنها هذه الاتاوات المدفوعة تكون مرتبطة ارتباطا ثانيا بتلك المنشأة الدائمة او المركز الثابت وفي مثل مسدة الحالة تطبق احكام المادة (٧) او المادة (١٤) حسب الاحوال .
- (٥) تعتبر الاتاوات انها قد نشأت في دولة متعاقدة اذا كان الدافع للاتاوات هو تلك الدولة نفسها او احد اقسامها السياسية او سلطة محليه او مقيما في تلك الدولة ، ومع ذلك اذا كان الشخص الدافع للاتاوات سواء كان مقيما او غير مقيم في احدى الدولتين يملك نسي الدولة المتعاقدة منشأة دائمة او مركز ثابت يوجد معها ارتباطا ثانيا بالحق او الملكية التي تنشأ عنها الاتاوات وكانت تلك المنشأة الدائمة او المركز الثابت تتحمل الاتاوات ، فإن هذه الاتاوات تعتبر انها قد نشأت في الدولة التي توجد بها المنشأة الدائمة او المركز الثابت .
- (٦) اذا كان مبلغ الاتاوة بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المستفيد او بين كل منهما وشخص اخر بالنظر الى الاستعمال او الحق او المعلومات التي تدفع عنها الاتاوات تزيد عن المبلغ الذي كان يتفق عليه الدافع والمالك المستفيد اذا لم توجد هذه العلاقة فإن احكام هذه المادة تطبق فقط على القيمة الاخيرة وفي مثل هذه الحالة يظل الجزء الرائد من المبالغ المدفوعة خاضعا للضريبة طبقا لتوانين كل من الدولتين المتعاقبتين وللحكام الأخرى الواردة بهذة الاتفاقية .

#### المادة الثالثة عشر

#### الأرباح الرأسمالية

- (١) الأرباح التي يحصل عليها شخص مقيم في احدى الدولتين المتعاقبتين من التصرف فسي الاموال العقارية المشار اليها في المادة السادسة وكائنه في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى .
- (٢) الأرباح الناتجة من التصرف في اموال منقولة تشكل جزء من ممتلكات عمل منشأة دائمة مملوكة لمشروع تابع لاحدى الدولتين المتعاقبتين في الدولة المتعاقدة الاخرى او الناتجة من التصرف في الاموال المنقولة الخاصة بمركز ثابت تحت تصرف مقيم باحدى الدولتين يقع في الدولة المتعاقدة الاخرى بغرض تقديم خدمات شخصية مستقلة بما في ذلك الأرباح الناتجة من التصرف في مثل هذه المنشأة الدائمة ( وحدها او مع المشروع كله ) او فسي مثل هذا المركز الثابت تخضع للضريبة في تلك الدولة الاخرى .
- (٣) الأرباح الناتجة من التصرف في سفن او طائرات تعمل في النقل الدولي او من التصرف في الاموال المنقولة الخاصة بتشغيل تلك السفن والطائرات تخضع للضريبة في تلك الدولة فقط في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مركز الادارة الفعلي للمشروع .
- (٤) الأرباح الناتجة من التصرف في اسهم رأسمال الشركة التي يتكون ممتلكاتها اساما بشكل مباشر او غير مباشر من ممتلكات عقارية كائنه في احدى الدولتين المتعاقبتين تخضع للضريبة في تلك الدولة .
- (٥) الأرباح الناتجة من التصرف في اى ممتلكات بخلاف ما ذكر في الفقرات السابقة تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي ينشأ فيها الدخل .

- بواسطة الدولة المتعاقدة او احدى الاجهزة التابعه لها .
- (٤) يقصد بلفظ ( الفوائد ) كما هو مستعمل في هذه المادة الدخل الناتج من سندات المديونية ايا كان نوعها سواء كانت او لم تكون مضمونه برهن وسواء كانت او لم تكن تمنح حق المشاركة في ارباح السدين وخاصة الدخل المستمد من السندات الحكومية او الدخل الناتج من الاذونات او السندات بما في ذلك العلاوات والجوائز المتعلقة بمثل هذه الاذونات والسندات .
- (٥) لا تطبيق احكام الفقرتين ١ ، ٢ اذا كان المالك المستفيد للفوائد مقيما في احدى الدولتين المتعاقدتين ويهاجر في الدولة المتعاقدة الاخرى التي تنشأ بها الفوائد اعمالا من خلال منشأة دائمة مقيمة بها او يؤدي في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت موجود بها وان يكون سدد المديونية الذي تدفع عنه الفوائد مرتبطا ارتباطا فعلياً بملك المنشأة الدائمة او المركز الثابت وفي مثل هذه الحالة تطبيق احكام المادة ٧ او المادة ١٤ حسب الاحوال .
- (٦) تعتبر الفوائد انها نشأت في احدى الدولتين المتعاقدتين اذا كان دافعها هو الدولة ذاتها او احد اقسامها السياسية او سلطة محلية او شخص مقيم في تلك الدولة ، ومع ذلك اذا كان الشخص الذي يدفع الفوائد سواء اكان مقيما او غير مقيم في احدى الدولتين المتعاقدتين يمتلك في احدى الدولتين المتعاقدتين منشأة دائمة او مركز ثابت تتعلق به المديونية التي تنشأ عنها الفوائد المدفوعة وكانت تلك المنشأة الدائمة او المركز الثابت يتحمل تلك الفوائد بأن مدة الفوائد تعتبر انها قد نشأت في الدولة التي توجد بهنـا المنشأة الدائمة او المركز الثابت .
- (٧) اذا كانت قيمة الفوائد بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك والمستفيد او بين كل منهما وای شخص اخر بالنظر الى سند المديونية الذي يدفع عنه الفوائد تزيد عن القيمة التي كان يتفق عليها الدافع والمالك المستفيد لو لم توجد هذه العلاقة فإن مدة المادة لا تطبق الا على القيمة الاخيرة فقط ، وفي هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المبالغ المدفوعة خاضعا للضريبة طبقا لتناون كل من الدولتين المتعاقدتين وللحكام الاخرى الواردة بهسدة الاتفاقية .

#### المادة الثانية عشر

##### الاتاوات

- (١) الاتاوات التي تنشأ في دولة متعاقدة وتدفع الى شخص مقيم في الدولة المتعاقدة الاخرى يجوز ان تخضع للضريبة في تلك الدولة الاخرى .
- (٢) ومع ذلك تخضع مدة الاتاوات للضريبة في الدولة المتعاقدة التي نشأت بها وطبقا لتواين تلك الدولة ولكن اذا كان السئلم هو المالك المستفيد للاتاوات فإن الضريبة المفروضة يجب الاتزيد سعرا عن ١٥٪ من اجمالي مبلغ الاتاوات .
- (٣) يقصد بلفظ ( الاتاوات ) الوارد في هذه المادة المبالغ المدفوعة من أي نوع مقابل استعمال او الحق في استعمال حقوق النشر الخاصة بالأعمال الفنية او الادبية او العلمية بما في ذلك افلام السينما او الانلام او الشرائط المستخدمة في الاذاعة والتلفزيون ، وايـة براءة اختراع ، او علامة تجارية ، او تصميم او نموذج ، او خطة ، او تركيب او عملية سرية او مقابل استعمال او الحق في استعمال معدات صناعية او تجارية او علمية ، او مقابل معلومات تتعلق بخبرة صناعية او تجارية او علمية .

منها ارباح الاسهم .

- (٢) في مدة المادة يقصد بعبارة أرباح الاسهم الدخل المستمد من الأسهم او اسهم ( التمتع ) او حقوق التمتع او اسهم التصدين او حصص التأسيس او اية حقوق اخرى بخلاف المطالبات بديون المشتركة في الارباح وكذلك الدخل الناتج من حقوق المشاركة الأخرى النسدى يخضع لنفس المعاملة الضريبية باعتباره دخلا مستمدا من الاسهم طبقا لقوانين الدولة التى تقوم بها الشركة الموزعة للارباح .
- (٤) لا تسرى احكام الفقرتين ( ١ ، ٢ ) اذا كان المالك المستفيد من الارباح والمقيم فى احدى الدولتين المتعاقبتين يباشر نشاطا فى الدولة المتعاقدة الاخرى التى تقيم بها الشركة الدافعة للارباح من خلال منشأة دائمة موجودة بها او تؤدى فى تلك الدولة الاخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت موجود بها ، وان تكون ملكية الاسهم المدفوع بسببها التوزيعات مرتبطة ارتباطا فعليا يمثل هذه المنشأة الدائمة او المركز الثابت ونفى مثل هذه الحالة تطبيق احكام المادة ٧ او المادة ١٤ حسب الاحوال .
- (٥) اذا كانت شركة مقيمة فى احدى الدولتين المتعاقبتين تستمد الارباح او الدخل من الدولة المتعاقدة الاخرى ان تفرض اية ضريبة على ارباح الاسهم المدفوعه بواسطة الشركة الا اذا كانت هذه الارباح الموزعة قد دفعت لتقيم فى تلك الدولة الاخرى او اذا كانت ملكية الاسهم المدفوعه بسببها التوزيعات مرتبطة ارتباطا فعليا بمنشأة دائمة او بمركز ثابت موجود فى تلك الدولة الأخرى ، او ان تخضع ارباح الشركة غير الموزعة للضريبة على الأرباح غير الموزعة حتى لو كانت ارباح الأسهم المدفوعه أو الأرباح غير الموزعة تمثل كلها او بعضها الأرباح او الدخل الناشئ من تلك الدولة الأخرى .

#### المادة الحادية عشر

##### الفوائد

- (١) الفوائد التى تنشأ فى احدى الدولتين المتعاقبتين والتى تدفع لتقيم فى الدولة المتعاقدة الاخرى تخضع للضريبة فى تلك الدولة الاخرى .
- (٢) مع ذلك يجوز ان تخضع هذه الفوائد ايضا للضريبة فى الدولة المتعاقدة التى تنشأ فيها وطبقا لقوانين تلك الدولة ، ولكن اذا كان المستلم هو المالك المستفيد للفوائد كان الضريبة التى تفرض يجب الا يزيد سحرما عن ١٥ ٪ من اجمالى مبلغ الفوائد .
- (٣) أ ( استثناء من احكام الفقرة (٢) فإن الفوائد التى تنشأ فى احدى الدول المتعاقدة والتى يتم دفعها بواسطة حكومة هذه الدولة او البنك المركزى فى هذه الدولة او احدى السلطات المحلية او اى مؤسسة مالية مملوكة كلية لحكومة هذه الدولة المتعاقدة لحكومة الدولة المتعاقدة الاخرى او البنك المركزى بها او احدى السلطات المحلية بها او اى مؤسسة مملوكة كلية لحكومة هذه الدولة المتعاقدة الاخرى يتم اعفاؤها من الضريبة نسى الدولة المتعاقدة التى تنشأ فيها مدة الفوائد .
- ب) فى حالة الفائدة التى تنشأ فى احدى الدول المتعاقدة والتى يتم دفعها لحكومة الدولة او البنك المركزى او احدى السلطات او اى مؤسسة مملوكة كلية بواسطة هذه الحكومة او اى فائدة مدفوعة على اية قروض مضمونه من الحكومة ولي تذكر فى الفقرة ( ٢ / أ ) سيتم اعفاؤها من الضريبة فى الدولة المتعاقدة التى تنشأ فيها بشرط أن يكون القرض المتعلق بهذه الفائدة قد تم الموافقة على ضمانه او التأمين عليه مقدما

أو رقابة أو رأسمال مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى .  
 أ ب) ساهم نفس الأشخاص بطريقتين مباشر أو غير مباشر في إدارة أو رقابة أو رأسمال مشروع  
 تابع لأحدى الدولتين المتعاقدتين ومشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى .

وإذا وضعت أو فرضت في أي من الحالتين المذكورتين شروطاً فيما بين الشرعيين  
 فيما يتعلق بملكانتها التجارية أو المالية تختلف عن الشروط التي يمكن أن تقوم بسبب  
 المشروعات المستقلة ، فإن أية أرباح كان يمكن أن يحققها أي من الشرعيين لو لم  
 تكن مدة الشروط قائمة ولكنه لم يحققها بسبب وجود مدة الشروط ، فإنه يجوز أن -  
 تتضمنها أرباح هذا المشروع وتخضع للضريبة تبعاً لذلك .

٢) إذا كانت أرباح مشروع إحدى الدولتين المتعاقدتين والخاصة بالضريبة في تلك الدولة  
 تتضمن أرباحاً داخلية ضمن مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى وتخضع تبعاً لذلك للضريبة  
 في تلك الدولة الأخرى ، وكانت الأرباح الداخلة ضمن أرباح ذلك المشروع تعتبر أرباحاً  
 تحققت للمشروع التابع للدولة المذكورة أولاً إذا كانت الظروف القائمة بين مدينتين  
 الشرعيين تعتبر مماثلة للظروف القائمة بين مشروعتين مستقلتين . ففي هذه الحالة فإن -  
 الدولة المتعاقدة الأخرى تجري التعديل المناسب للضريبة التي استحققت فيها على تلك  
 الأرباح . وعند إجراء هذا التعديل فإنه يتعين أعمال الأحكام الأخرى لهذة الاتفاقية :  
 والسلطات المختصة للدول المتعاقدة ستقوم باستشارة أحدهما الأخرى إذا لزم الأمر .

#### المادة العاشرة

#### أرباح الأسهم

١) أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في إحدى الدولتين المتعاقدتين لشخص مقيم في  
 الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز أن يخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى .  
 ٢) ومع ذلك فإن أرباح الأسهم هذه يجوز أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي توجد  
 بها الشركة الدافعة لهذة الأرباح وطبقاً لقوانين تلك الدولة . ولكن إذا كان المستلم هو  
 المالك المستفيد من أرباح الأسهم فإن الضريبة المفروضة لا يجوز أن تزيد عن :  
 أ) بالنسبة للمصر :

١) ١٥ ٪ من المبلغ الإجمالي لأرباح الأسهم .

٢) استثناء من الفقرة السابقة ( أ / ٢ ) من الفقرة فإن أرباح الأسهم المدفوعة  
 من شركة مقيمة في مصر لشخص مقيم في جمهورية المجر يمكن أن تخضع لضريبة  
 الدخل العام المصرية المربوطة على صافي الدخل الإجمالي ومع هذا فإن ضريبة  
 الدخل العام إذا طبقت فلا يمكن في أي حال أن تزيد عن ٢٠ ٪ من صافي أرباح  
 الأسهم المدفوعة لهذا الشخص .

ب) بالنسبة لجمهورية المجر :

١) ١٥ ٪ من المبلغ الإجمالي لأرباح الأسهم إذا كان المالك المستفيد هو شركة  
 ( بخلاف شركة تضامن ) تملك بطريقة مباشرة مالا يقل عن ٢٥ ٪ من رأس مال -  
 الشركة الدافعة لأرباح الأسهم .

٢) ٢٠ ٪ من المبلغ الإجمالي لأرباح الأسهم في جميع الحالات الأخرى .  
 ولن يؤثر ذلك على الضرائب المستحقة على الشركة فيما يتعلق بالأرباح التي تدفع

يتعلق بأية مبالغ تدفع عن طريق المنشأة الدائمة الى المكتب الرئيسي للمنشأة او احدى فروعها الاخرى ( الا اذا كانت مدة المبالغ مدفوعة نظير استرداد لمصاريف فعلية ) وتكون الاغراض التي تدفع لها مدة المبالغ هي حق استخدام الماركة المسجلة او الاسم التجاري ، والاعتاب او مايمثلها نظير استخدام حقوق الاختراع ، والعمولات المدفوعة نظير خدمات خاصة او نظير الادارة او ( فيما عدا البنوك ) الاموال المدفوعة كقوائد على الاموال المقرضة للمنشأة الدائمة وعلى نفس القرار لن يؤخذ في الاعتبار عند حساب الارباح الخاصة بالمنشأة الدائمة مبالغ تعلق على حساب المركز الرئيسي او فروعها بواسطة المنشأة الدائمة ( فيما عدا المبالغ المعلاه نظير استرداد مصاريف فعلية) سواء كان ذلك نظير استخدام الماركة المسجلة او الاسم التجاري ، والاعتاب او ما يماثلها نظير استخدام حقوق الاختراع والعمولات المدفوعة على خدمات خاصة او نظير الادارة او ( فيما عدا البنوك ) اي مبالغ محصله كقوائد على اموال مقرضة للمركز الرئيسي - للمنشأة او اي من فروعها .

- ( ٤ ) طالما ان العرف يجرى في احدى الدولتين المتعاقبتين على تحديد الأرباح الخاصة بمنشأة دائمة على اساس تقسيم نسبي للأرباح الكلية للمشروع على اجزائه المختلفة ، فإن احكام الفقرة ٢ من مدة المادة لا تمنع تلك الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح التي تخضع للضرائب على اساس التقسيم النسبي الذي جرى عليه العرف على ان طريقة التقسيم النسبي ينبغي ان تؤدي مع ذلك الى نتيجة تتفق مع المبادئ المبنيه في مدة المادة .
- ( ٥ ) لا تعتبر ان المنشأة دائمة قد حققت ارباحا لمجرد ان مدة المنشأة الدائمة قد اشترت سلعا او بضائع للمشروع .
- ( ٦ ) لأغراض الفقرات السابقة من مدة المادة فإن الارباح التي تنسب الى المنشأة الدائمة تحدد بنفس الطريقة سنة بعد أخرى مالم يكن هناك سبب سليم وكاف لعمل خلاف ذلك .
- ( ٧ ) اذا كانت الارباح تتضمن عناصر من الدخل تتناولها على انفراد مواد اخرى في مدة الاتفاقية فإن احكام مدة المادة لا تخل بأحكام تلك المواد .

#### المادة الثامن

##### النقل التجاري والجوي

- ( ١ ) تخضع الارباح الناتجة من تشغيل سفن او طائرات في النقل الدولي للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مقر الإدارة الفعلية للمشروع .
- ( ٢ ) اذا كان مقر الادارة الفعلية لمشروع النقل البحري على ظهر سفينه فيعتبر انه موجود في الدولة المتعاقدة التي بها ميناء السفينه او في الدولة المتعاقدة التي يقيم بها مستقر السفينه اذا لم يوجد مثل هذا الميناء .
- ( ٣ ) تطبق أحكام الفقرة الاولى كذلك على الأرباح الناتجة من الاشتراك في اتحاد بين شركات او من نشاط مشترك او من وكالة دولية .

#### المادة التاسع

##### الشروعات المشتركة

١ - 131 :

( أ ) سامم مشروع تابع لاحدى الدولتين المتعاقبتين بطريق مباشر او غير مباشر في ادارة



فإنه لا يعتبر وكيل له صله مستقلة في مفهوم هذه الفقرة .

- ٨) ان مجرد كون شركة مقيمة في إحدى الدولتين المتعاقبتين مسيطرة على أو تحت سيطرة شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو تزاوّل نشاطها في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى سواء عن طريق منشأة دائمة أو بأية طريقة أخرى لا يجعل في حد ذاته أيها من الشركتين منشأة دائمة للشركة الأخرى .

٣) ضرائب الدخل

( المادة السادسة )

#### الدخل الناتج من أموال عقارية

- ١) يخضع الدخل الذي يحصل عليه شخص مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين من أموال عقارية ( بما في ذلك الدخل الناتج من الزراعة أو الغابات ) موجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى .
- ٢) يقصد بعبارة أموال عقارية المعنى المحدد لها وفقا لقانون الدولة التي بها تلك الأموال . وتشمل هذه العبارة على أي حال الأموال الملحقة بالأموال العقارية والناشئة والعهدات المستعملة في الزراعة والغابات والحقوق التي تنطبق عليها أحكام القانون العام فيما يتعلق بملكية الأراضي وحق الأنتفاع بالأموال العقارية والحقوق المتعلقة بمبالغ متغيرة أو ثابتة مقابل استغلال أو الحق في استغلال المصادر المعدنيّة والموارد الطبيعيّة الأخرى ولا تعتبر السفن والمراكب والطائرات من الأموال العقارية .
- ٣) تطبيق أحكام الفقرة (١) على الدخل الناتج من الاستعمال المباشر للأموال العقارية أو تأجيرها أو استعمالها على أي نحو آخر .
- ٤) تطبيق أحكام الفقرتين ١ و ٢ على الدخل الناتج من أموال عقارية لأي مشروع والدخل الناتج من الأموال العقارية المستخدمة لاداء الخدمات الشخصية المستقلة .

#### المادة السابعة

#### ( الأرباح التجارية والصناعية )

- ١) الأرباح التي يحققها مشروع إحدى الدولتين المتعاقبتين تخضع للضريبة في تلك الدولة فقط ما لم يكن المشروع يزاول نشاطا في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة موجودة بها فإذا كان المشروع يزاول نشاطا على النحو السابق فإن أرباح المشروع تخضع للضريبة في الدولة الأخرى ولكن في حدود ما يخص المنشأة الدائمة فقط .
- ٢) مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة الثالثة إذا كان مشروع إحدى الدولتين يزاول تجارة أو - نشاطا في الدولة الأخرى عن طريق منشأة دائمة موجودة بها فتحدد في كل من الدولتين المتعاقبتين الأرباح التجارية والصناعية التي تخص المنشأة الدائمة على أساس الأرباح التي تحققها المنشأة الدائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى لو كانت مشروعا مستقلا منفصلا يزاول نفس الأنشطة وأنشطة مماثلة في نفس الظروف أو في ظروف مماثلة بصفه مستقلة تماما عن المشروع الذي يعتبر منشأة دائمة له .
- ٣) عند تحديد أرباح المنشأة الدائمة تخص المصاريف التي انفقّت على اغراض المنشأة الدائمة بما في ذلك المصاريف التنفيذية والمصاريف الصومية الإدارية سواء انفقنا في - الدولة الموجودة بها المنشأة الدائمة أو غيرها ، ومع ذلك لا يسمح بخمس اية مصاريف فيما

- ب) الخدمات او الاستشارات التي تقدم مرتبطة بالفقرة ( أ ) بواسطة شركة أو موظف الشركة على أن تكون مثل هذه الخدمات قد تمت أو تتم خلال مدة أو مدد تزيد عن ستة اشهر كل اثني عشر شهرا .
- ٤٤) واستثناء من الاحكام السابقة لهذة المادة لا تشمل عبارة ( منشأة دائمة ) ماهلي :  
 أ ) الانتفاع بالتسهيلات الخاصة لاغراض التخزين او عرض السلع او البضائع المملوكة للمشروع فقط او التسليم العرضي للسلع والبضائع الذي لا تنتج عنه أرباح .  
 ب) الاحتفاظ بمخزون من السلع او البضائع المملوكة للمشروع بغرض التخزين او العرض فقط او التسليم العرضي للسلع والبضائع الذي لا تنتج عنه أرباح .  
 ج ) الاحتفاظ بمخزون من السلع او البضائع المملوكة للمشروع فقط لغرض تشغيلها بواسطة مشروع آخر .  
 د ) الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل يباشر فقط شراء البضائع او السلع او تجميع المعلومات للمشروع .  
 هـ ) الاحتفاظ بمكان ثابت يباشر فقط القيام بأى عمل ذو صفة تمهيدية او مساعدة للمشروع  
 و ) الاحتفاظ بمكان ثابت يزاول فقط اى مجموعة من الأنشطة المشار اليها في الفقرات الفرعية السابقة من أ الى هـ بشرط ان يكون النشاط الاجمالي للمكان الثابت والناجم عن مجموعة هذة الأنشطة ذو صفة تمهيدية او مساعدة
- ٥) استثناء من احكام الفقرتين ( ٢ ، ٣ ) فإن الشخص - بخلاف الوكيل المستقل الذي ترى عليه احكام الفقرة ٧ الذي يعمل نيابة عن مشروع وله عادة في احدى الدولتين المتعاقبتين سلطة ابرام العقود باسم هذا المشروع فإن هذا المشروع يعتبر ان له منشأة دائمة ففسى تلك الدولة بالنسبة للأنشطة التي يقوم بها هذا الشخص لحساب المشروع اذا كان هذا الشخص -  
 أ ) يتمتع عادة بحق ابرام العقود باسم هذا المشروع (لا اذا كان نشاط هذا الشخص لا - يتعدى الأنشطة المذكورة في الفقرة الرابعة والتي اذا تم مزاولتها من مكان عمسل ثابت لن تجعل من هذا المكان الثابت مكان عمل دائم للمشروع طبقا لاحكام تلك الفقرة .  
 ب) لا يتمتع بمثل هذة السلطة ولكنه عادة يقوم بالاحتفاظ في الدولة المتعاقدة بمخزون من البضائع او السلع الذي يقوم بالتوزيع من هذا المخزون لحساب المشروع .
- ٦) استثناء من الأحكام السابقة لهذة المادة سوف يعتبر ان لمشروع التأمين التابع لاحدى الدولتين المتعاقبتين منشأة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، فيما عدا نشأة عادة التأمين وذلك اذا ما قام بتحصيل الأقساط في أرض تلك الدولة او قام بتأمين مخاطر موجودة - بهذة الارض وذلك من خلال شخص ما بخلاف الوكيل المستقل الذي ترى عليه احكام الفقرة السابقة .
- ٧) لا يعتبر ان المشروع تابع لاحدى الدولتين المتعاقبتين منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى لجرد قيامه بأعمال في هذة الدولة المتعاقدة من خلال سمار أو وكيل عمام بالعمولة أو أى وكيل اخر له صفة مستقلة بشرط أن يعمل هؤلاء الأشخاص في حدود مهنتهم العادية ومع ذلك اذا كانت أنشطه الوكيل تباشر كليا أو جزئيا باسم هذا المشروع -

دسارى فى الدولة المتعاقدة .

- (٢) عند تطبيق احكام مدة الاتفاقية بمعرفة كل من الدولتين المتعاقدين يقصد بأى لفظ لم يرد له تعريف فى مدة الاتفاقية المعنى المقرر له فى القانون المعمول به فى تلك الدولة المتعاقدة بشأن الضرائب التى تتناولها مدة الاتفاقية وذلك مالم يقضى النص بخلاف ذلك

المادة الرابعة

المقــــــــــــــــيم

- (١) لأغراض مدة الاتفاقية : يقصد بعبارة ( مقيم ) فى احدى الدولتين المتعاقبتين أى شخص يخضع وفقاً لقوانين الدولة للضرائب المفروضة فيها بحكم موطنه أو محل اقامته أو مركز ادارته أو أى معيار آخر مماثل .
- (٢) فى حالة ما اذا كان شخص يعتبر وفقاً لاحكام الفقرة (١) مقيماً بكلتا الدولتين فإن - حالته هذه تعالج كالتالى :  
 أ ) يعتبر مقيماً بالدولة التى يكون له فيها مسكن دائم تحت تصرفه فاذا كان له مسكن دائم تحت تصرفه فى كلتا الدولتين فإنه يعتبر مقيماً فى الدولة التى بها مركز مصالحه  
 ب ) فى حالة عدم امكان تحديد الدولة المتعاقدة التى يوجد بها مركز مصالحه الحيوية أو فى حالة عدم وجود مسكن دائم تحت تصرفه فى أى من الدولتين فيعتبر مقيماً بالدولة التى له فيها محل اقامه معتاد .  
 ج ) اذا كان له محل اقامه معتاد فى كلتا الدولتين أو اذا لم يكن له محل اقامة معتاد فى أى منهما فيعتبر مقيماً فى الدولة التى يحمل جنسيتها .  
 د ) اذا كان يحمل جنسية كلتا الدولتين أو لا يحمل جنسية أى منهما تقوم السلطات المختصة فى الدولتين المتعاقبتين بايجاد حل للمسألة باتفاق مشترك .

المادة الخامسة

المنشأة الدائمة

- (١) لأغراض مدة الاتفاقية يقصد بعبارة المنشأة الدائمة المكان الثابت الذى يزاول من خلاله كل نشاط المشروع أو بعضه بما فى ذلك أى أنشطة تجارية أو صناعية .
- (٢) تشمل عبارة المنشأة الدائمة نحو خاص :  
 أ ) مقــــــــــــــــر الإدارة  
 ب ) الفرع  
 ج ) المبانى المستخدمة كمنافذ للبيع  
 د ) المكتب  
 هـ ) المصنــــــــــــــــع  
 و ) الورشة  
 ز ) المنجم أو بئر البترول أو الغاز أو الحجر أو أى مكان اخر لاستخراج الموارد الطبيعية .  
 ح ) المزرعة أو القرص  
 ويشمل تعبير المنشأة الدائمة أيضا :  
 أ ) موقع البناء أو الانشاء أو مشروع التجهيزات أو موقع الادارة المتعلق بهم والسبب تستمر لمدة تزيد على ستة اشهر .

(( تسرى أحكام الاتفاقية أيضا على أية ضرائب مماثلة أو مشابهة تفرض بعد تاريخ توقيع الاتفاقية بالإضافة الى الضرائب الحالية أو بدلا منها وتقوم السلطات المختصة في كل من الدولتين المتعاقبتين بأخبار كل منهما الأخرى بأية تغييرات جوهرية تطرأ على قوانين الضرائب .

(٢) تعاريف

( المادة الثانية )

تعاريف عامة

(١) لأغراض هذه الاتفاقية مالم يقضى النص بخلاف ذلك : .

(أ) - يقصد بلفظ ( مصر ) جمهورية مصر العربية وعندما تستخدم بالمعنى الجغرافى فإن لفظ مصر يتضمن : .

(أ) البحار الإقليمية الخاصة بها .

(ب) قاع البحر وباطن الأرض للمناطق الواقعة تحت سطح البحار الملاصقة لسواحلها والواقعة فيما وراء البحار الإقليمية ، والتي تمارس عليها مصر حقوق السيادة طبقا للقانون الدولى بقصد استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية فى هذه المناطق وفى حدود اتصال الشخص أو الممتلكات أو النشاط الذى تطبق عليه الاتفاقية بهذا الاستكشاف أو الاستغلال .

٢. يقصد بلفظ جمهورية المجر ( عندما تستخدم بالمعنى الجغرافى الأرض الواقعة داخل حدود جمهورية المجر .

(ب) يقصد بلفظ دولة متعاقدة ( و ) الدولة المتعاقدة الأخرى مصر أو جمهورية المجر حسبما يقتضيه مدلول النص .

(ج) يقصد بلفظ ( شخص ) أى فرد أو شركة أو أى كيان مكون من مجموع أشخاص .  
(د) يقصد بلفظ ( شركة ) أى هيئة ذات شخصية اعتبارية أو أى وحدة تعامل من الناحية الضريبية كشخصية اعتبارية بفرض التعامل الضريبى .

(هـ) يقصد بعبارة ( مشروع إحدى الدولتين ) (مشروع الدولة الأخرى ) على التوالى مشروع يديره شخص مقيم فى إحدى الدولتين المتعاقبتين ومشروع يديره شخص مقيم فى إحدى الدولتين المتعاقبتين ومشروع يديره شخص مقيم فى الدولة المتعاقدة الأخرى  
(و) يقصد بلفظ ( ضريبة ) الضريبة المجرية أو الضريبة المصرية حسبما يقتضيه مدلول النص .

(ز) يقصد بعبارة (النقل الدولى ) أى نقل بحرى أو جوى يقوم به مشروع له مركز ادارة فعلى فى إحدى الدولتين المتعاقبتين ، ويستثنى من ذلك النقل البحرى أو الجوى فيما بين أماكن داخل الدولة المتعاقدة الأخرى .

(ح) يقصد بعبارة السلطة المختصة : .

(١) بالنسبة لمصر وزير المالية أو من يمثله قانونا .

(٢) بالنسبة لجمهورية المجر وزير المالية أو من يمثله قانونا .

(ط) يقصد بلفظ مواطنين : .

(١) أى فرد يتمتع بحسبىة الدولة المتعاقدة .

(٢) أى شخص قانونى أو شركة تضامن أو شركة توصية تعتبر كذلك طبقا للقانون

[ ARABIC TEXT — TEXTE ARABE ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اتفاقية

بين حكومة جمهورية مصر العربية وجمهورية الجبر  
بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من  
الضرائب على الدخل

رغبه في عقد اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل وحتى يمكن تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية بينهما . تم الاتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجبر على ما يأتي :

( ١ ) نطاق الاتفاقية

( المادة الأولى )  
النطاق الشخصي

تطبق مدة الاتفاقية على الاشخاص القيمين في احدي الدولتين المتعاقبتين أو شسسى كليهما .

المادة الثانية

الضرائب التي تتناولها الاتفاقية

- ( ١ ) تطبق حدة الاتفاقية على ضرائب الدخل التي تفرضها دولة متعاقدة أو أحد أقسامها السياسية أو احدي سلطاتها المحلية بصرف النظر عن طريقة جبايتها .
- ( ٢ ) تعتبر ضرائب مفروضة على الدخل جميع الضرائب المفروضة على مجموع الدخل أو علسى عناصر من الدخل بما في ذلك الضرائب على الأرباح المحققة من التصرف في الأموال المنقولة أو العقارية والضرائب على مجموع الأجور أو المرتبات التي تدفعها الشركات .
- ( ٣ ) الضرائب الحالية التي تطبق عليها الاتفاقية هي على الأخص :

( ١ ) بالنسبة لـ

- الضريبة العقارية ( وتشمل الأطنان وضريبة المباني وضريبة الخفر ) .
- الضريبة على ابرادات رؤوس الأموال المنقولة .
- الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .
- الضريبة على الأجور والمرتبات والمكافآت والمرتبات مدى الحياة .
- الضريبة على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية .
- الضريبة على الدخل .
- الضريبة على أرباح شركات الأموال .

( ب ) بالنسبة لجمهورية الجبر :

- الضرائب على الدخل .
- الضرائب على الربح .
- ضرائب الشركات .
- ضرائب المدن والمحليات .

[ ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS ]

CONVENTION BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF HUNGARY AND THE GOVERNMENT OF THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT FOR THE AVOIDANCE OF DOUBLE TAXATION AND THE PREVENTION OF FISCAL EVASION WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME

The Government of the Republic of Hungary and the Government of the Arab Republic of Egypt

Desiring to conclude a Convention for the avoidance of the double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income

And to further develop and facilitate their economic relationship

Have agreed as follows:

CHAPTER I. SCOPE OF THE CONVENTION

*Article 1. Personal Scope*

This Convention shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

*Article 2. Taxes Covered*

1. This Convention shall apply to taxes on income imposed on behalf of a Contracting State or of its political subdivisions or local authorities, irrespective of the manner in which they are levied.

2. There shall be regarded as taxes on income, all taxes imposed on total income, or on elements of income including taxes on gains from the alienation of movable or immovable property, taxes on the total amount of wages or salaries paid by enterprises.

3. The existing taxes to which this Convention shall apply are in particular:

(a) In the case of the Arab Republic of Egypt:

(i) Tax on income derived from immovable property (including the land tax, the building tax, and the Ghaffir tax);

(ii) Tax on income from movable capital;

(iii) Tax on commercial and industrial profits;

(iv) Tax on wages, salaries, remuneration and annuities;

(v) Tax on profits from liberal professions and all other non-commercial professions;

(vi) General income tax;

(vii) Corporation profits tax;

(b) In the case of the Republic of Hungary:

- (i) The personal income tax;
- (ii) The profit taxes.

4. This Convention shall apply to any identical or substantially similar taxes which are imposed after the date of the signature of this Convention in addition to, or in place of the existing taxes. The competent authorities of the Contracting States shall notify to each other of any substantial changes which have been made in their respective taxation laws.

## CHAPTER II. DEFINITIONS

### *Article 3. General Definitions*

1. For the purposes of this Convention, unless the context otherwise requires:

(a) The term "Egypt" means the Arab Republic of Egypt, and when used in a geographical sense, the term "Egypt" includes:

(i) The territorial seas thereof, and

(ii) The seabed and subsoil of the submarine areas adjacent to the coast thereof, but beyond the territorial sea, over which Egypt exercises sovereign rights, in accordance with international law for the purpose of exploration or the exploitation of the natural resources of such area, but only to the extent that the person, property or activity to which the Convention is being applied is connected with such exploration or exploitation;

(b) The term "Republic of Hungary" when used in a geographical sense means the territory of the Republic of Hungary;

(c) The terms "a Contracting State" and "the other Contracting State" mean Egypt or the Republic of Hungary as the context requires;

(d) The term "person" includes an individual, a company and any other body of persons;

(e) The term "company" means any body corporate or any entity which is treated as a body corporate for tax purposes;

(f) The terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" mean respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;

(g) The term "tax" means Hungarian or Egyptian tax as the context requires;

(h) The term "international traffic" means any transport by a ship or aircraft operated by an enterprise which has its place of effective management in a Contracting State except when the ship or aircraft is operated solely between places in the other Contracting States;

(i) The term "competent authority" means:

(i) In the case of Egypt, the Minister of Finance or his authorized representative;

(ii) In the case of the Republic of Hungary, the Minister of Finance, or his authorized representative;

(j) The term "national" means:

(i) Any individual possessing the nationality of a Contracting State;

(ii) Any legal person, partnership and association deriving its status as such from the law in force in a Contracting State.

2. As regards the application of this Convention by a Contracting State, any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning which it has under the law of that State concerning the taxes to which this Convention applies.

#### *Article 4. Resident*

1. For the purposes of this Convention, the term "resident of a Contracting State" means any person who, under the laws of that State is liable to tax therein by reason of his domicile, residence, place of management or any other criterion of a similar nature.

2. Where by reason of the provisions of paragraph 1 an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:

(a) He shall be deemed to be a resident of the State in which he has a permanent home available to him. If he has a permanent home available to him in both States, he shall be deemed to be a resident of the State in which he has his centre of vital interests;

(b) If the State in which he has his centre of vital interests cannot be determined, or if he has not a permanent home available to him in either State, he shall be deemed to be a resident of the State in which he has an habitual abode;

(c) If he has an habitual abode in both States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident of the State of which he is a national;

(d) If he is a national of both States or of neither of them, the competent authorities of the Contracting States shall settle the question by mutual agreement.

3. Where by reason of the provisions of paragraph 1 a person other than an individual is a resident of both Contracting States, then it shall be deemed to be a resident of the State in which its place of effective management is situated.

#### *Article 5. Permanent establishment*

1. For the purposes of this Convention, the term "permanent establishment" means a fixed place of business, including among others commercial and industrial activities, through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.

2. The term "permanent establishment" includes especially:

(a) A place of management;

(b) A branch;

(c) Premises being a fixed place used as sales outlets;

(d) An office;

(e) A factory;

(f) A workshop;

(g) A mine, an oil or gas well, a quarry or any other place of extraction of natural resources;



(h) A farm or a plantation.

3. The term "permanent establishment" likewise encompasses:

(a) A building site, a construction, assembly or installation project or supervisory activities in connection therewith, but only where such site, project or activities continue for a period of more than six months;

(b) The furnishing of services, including consultancy services -- connected with activities mentioned in subparagraph a -- by an enterprise through employees or other personnel engaged by the enterprise for such purpose, but only where activities of that nature continue (for the same or a connected project) for a period or periods aggregating more than six months within any 12 month period.

4. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term "permanent establishment" shall be deemed not to include:

(a) The use of facilities solely for the purpose of storage or display of goods or merchandise belonging to the enterprise or occasional delivery of goods or merchandise deriving no profits;

(b) The maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage or display or occasional delivery of goods or merchandise deriving no profits;

(c) The maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;

(d) The maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise or of collecting information, for the enterprise;

(e) The maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on, for the enterprise, any other activity of a preparatory or auxiliary character;

(f) The maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in subparagraphs a to e, provided that the overall activity of the fixed place of business resulting from this combination is of a preparatory or auxiliary character.

5. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, where a person -- other than an agent of an independent status to whom paragraph 7 applies -- is acting in a Contracting State on behalf of an enterprise of the other Contracting State, that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in the first-mentioned Contracting State in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise, if such a person:

(a) Has and habitually exercises in that State an authority to conclude contracts in the name of the enterprise, unless the activities of such person are limited to those mentioned in paragraph 4 which, if exercised through a fixed place of business, would not make this fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph; or

(b) Has no such authority, but habitually maintains in the first-mentioned State a stock of goods or merchandise from which he regularly delivers goods or merchandise on behalf of the enterprise.

6. Notwithstanding the preceding provisions of this Article an insurance enterprise of a Contracting State shall, except in regard to re-insurance, be deemed to have a permanent

establishment in the other Contracting State if it collects premiums in the territory of that other State or insures risks situated therein through a person other than an agent of an independent status to whom paragraph 7 applies.

7. An enterprise of a Contracting State shall not be deemed to have a permanent establishment in the other Contracting State merely because it carries on business in that other State through a broker, general commission agent or any other agent of an independent status, provided that such persons are acting in the ordinary course of their business. However, when the activities of such an agent are devoted wholly or almost wholly on behalf of that enterprise, he will not be considered an agent of an independent status within the meaning of this paragraph.

8. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State, or which carries on business in that other State (whether through a permanent establishment or otherwise) shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

### CHAPTER III. TAXATION OF INCOME

#### *Article 6. Income from immovable property*

1. Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. The term "immovable property" shall have the meaning which it has under the law of the Contracting State in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed property apply, usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the rights to work, mineral deposits, sources and other natural resources; ships and aircraft shall not be regarded as immovable property.

3. The provisions of paragraph 1 shall also apply to income derived from the direct use, letting, or use in any other form of immovable property.

4. The provisions of paragraphs 1 and 3 shall apply to the income from immovable property of an enterprise and to income from immovable property used for the performance of independent personal services.

#### *Article 7. Business profits*

1. The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in the other State but only so much of them as is attributable to that permanent establishment.

2. Subject to the provisions of paragraph 3, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situ-

ated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separated enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.

3. In determining the profits of a permanent establishment; there shall be allowed as deductions expenses which are incurred for the purposes of the permanent establishment including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the State in which the permanent establishment is situated or elsewhere. However, no such deduction shall be allowed in respect of amounts, if any, paid (otherwise than towards reimbursement of actual expenses) by the permanent establishment to the head office of the enterprise or any of its other offices, by way of royalties, fees or other similar payments in return for the use of patents or other rights, or by way of commission, for specific services performed or for management, or, except in the case of a banking enterprise, by way of interest on moneys lent to the permanent establishment. Likewise, no account shall be taken, in the determination of the profits of a permanent establishment, for amounts charged (otherwise than towards reimbursement of actual expenses), by the permanent establishment to the head office of the enterprise or any other offices, by way of royalties, fees or other similar payments in return for the use of patents or other rights, or by way of commission for specific services performed or for management, or, except in the case of a banking enterprise, by way of interest on moneys lent to head office of the enterprise or any of its other offices.

4. Insofar as it has been customary in a Contracting State to determine the profits to be attributed to a permanent establishment on the basis of an apportionment of the total profits of the enterprise to its various parts, nothing in paragraph 2 shall preclude that Contracting State from determining the profits to be taxed by such an apportionment as may be customary; the method of an apportionment adopted shall, however, be such that the result shall be in accordance with the principles contained in this Article.

5. No profits shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by that permanent establishment of goods or merchandise for the enterprise.

6. For the purposes of the preceding paragraphs, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is good and sufficient reason to the contrary.

7. Where profits include items of income which are dealt with separately in other Articles of this Convention, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

#### *Article 8. Shipping and air transport*

1. Profits from the operation of ships or aircraft in international traffic shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

2. If the place of effective management of a shipping enterprise is aboard a ship, then it shall be deemed to be situated in the Contracting State in which the home harbour of the ship is situated, or, if there is no such home harbour, in the Contracting State of which the operator of the ship is a resident.

3. The provisions of paragraph 1 shall also apply to profits from the participation in a pool, a joint business or an international operating agency.

*Article 9. Associated enterprises*

1. Where

(a) An enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State, or

(b) The same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State, and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly.

2. Where a Contracting State includes in the profits of an enterprise of that State and taxes accordingly profits on which an enterprise of the other Contracting State has been charged to tax in that other State and the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first-mentioned State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other State shall make an appropriate adjustment to the amount of the tax charged therein on those profits. In determining such adjustment due regard shall be had to the other provisions of this Convention, and the competent authorities of the Contracting States shall, if necessary consult each other.

*Article 10. Dividends*

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. However, such dividends may also be taxed in the Contracting State of which the company paying the dividends is a resident and according to the laws of that State, but if the recipient is the beneficial owner of the dividends the tax so charged shall not exceed:

(a) In the case of Egypt:

(i) 15 per cent of the gross amount of the dividends;

(ii) Notwithstanding the provisions of subparagraph a i of this paragraph dividends paid by a company which is a resident of Egypt to an individual who is a resident of the Republic of Hungary may in Egypt be subject to the general income tax levied on net total income. However, the general income tax thus imposed shall in no case exceed an average of 20 per cent of the net dividends payable to such individual;

(b) In the case of the Republic of Hungary:

(i) 15 per cent of the gross amount of the dividends if the beneficial owner is a company (other than a partnership) which holds directly at least 25 per cent of the capital of the company paying the dividends;

(ii) 20 per cent of the gross amount of the dividends in all other cases.

This paragraph shall not affect the taxation of the company in respect of the profits out of which the dividends are paid.

3. The term "dividends" as used in this Article means income from shares, "jouissance" shares or "jouissance" rights, mining shares, founders' shares or other rights, not being debt-claims, participating in profits, as well as income from other corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the laws of the State of which the company making the distribution is a resident.

4. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

5. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other State may not impose any tax on the dividends paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a resident of that other State or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment or a fixed base situated in that other State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on the company's undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in such other State.

#### *Article 11. Interest*

1. Interest arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. However, such interest may also be taxed in the Contracting State in which it arises and according to the laws of that State, but if the recipient is the beneficial owner of the interest the tax so charged shall not exceed 15 per cent of the gross amount of the interest.

3 (a) Notwithstanding the provisions of paragraph 2 interest arising in a Contracting State and paid by the Government of that State, the Central Bank or local authorities thereof or any other financial institution wholly owned by them to the Government of the other State, Central Bank, local authority thereof or any other financial institution wholly owned by them shall be exempt from tax in the Contracting State in which it arises.

(b) In case the interest arising in a Contracting State and paid to the Government, Central Bank, local authority thereof or any other financial institution wholly owned by them or paid on loans guaranteed by them and not covered by subparagraph a shall be exempt from tax in the Contracting State in which it arises provided that the loan in respect of which the interest is paid is previously guaranteed or insured by that Contracting State or an instrumentality thereof.

4. The term "interest" as used in this Article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures.

5. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the debt-claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

6. Interest shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is that State itself, a political subdivision, a local authority or a resident of that State. Where, however, the person paying the interest, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the indebtedness on which the interest is paid was incurred, and such interest is borne by such permanent establishment or fixed base, then such interest shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

7. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the interest, having regard to the debt-claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State due regard being had to the other provisions of this Convention.

#### *Article 12. Royalties*

1. Royalties arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. However, such royalties may also be taxed in the Contracting State in which they arise and according to the laws of that State, but if the recipient is the beneficial owner of the royalties the tax so charged shall not exceed 15 per cent of the gross amount of the royalties.

3. The term "royalties" as used in this Article means payments of any kind received, as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work including cinematographic films, or films or tapes used for radio or television broadcasting, any patent, trade mark, design or model, plan, secret formula or process, or for the use of, or the right to use, industrial, commercial or scientific equipment, or for information concerning industrial, commercial or scientific experience.

4. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which royalties arise, through a permanent establishment situated therein, or

performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such cases the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

5. Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is that State itself, a political subdivision, a local authority or a resident of that State, Where, however, the person paying the royalties, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the liability to pay the royalties was incurred, and such royalties are borne by such permanent establishment or fixed base then such royalties shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

6. Where by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person the amount of the royalties, having regard to the use, right or information for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case the excess part of the payment shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Convention.

### *Article 13. Capital gains*

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in Article 6 and situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State or of movable property pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent personal services, including such gains from the alienation of such a permanent establishment (alone or with the whole enterprise) or of such fixed base, may be taxed in that other State.

3. Gains from the alienation of ships or aircraft operated in international traffic or movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft, shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

4. Gains from the alienation of shares of the capital stock of a company the property of which consists directly or indirectly principally of immovable property situated in a Contracting State may be taxed in that State.

5. Gains from the alienation of any property other than that referred to in the preceding paragraphs may be taxed in the Contracting State where the income arises.

*Article 14. Independent personal services*

1. Income derived by a resident of a Contracting State in respect of professional services or other activities of an independent character shall be taxable only in that State except in the following circumstances when such income may also be taxed in the other Contracting State:

(a) If he has a fixed base regularly available to him in the other Contracting State for the purpose of performing his activities; in that case, only so much of the income as is attributable to that fixed base may be taxed in that other Contracting State;

(b) If his stay in the other Contracting State is for a period or periods amounting to or exceeding in the aggregate 120 days in the fiscal year concerned; in that case, only as much of the income as is derived from his activities performed in that other State may be taxed in that other State.

2. The term "professional services" includes especially independent scientific, literary, artistic, educational or teaching activities as well as the independent activities of physicians, lawyers, engineers, architects, dentists and accountants.

*Article 15. Dependent personal services*

1. Subject to the provisions of Articles 16, 18 and 19 salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that State unless the employment is exercised in the other Contracting State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived therefrom may be taxed in that other State.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned State if:

(a) The recipient is present in the other State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 days in the fiscal year concerned; and

(b) The remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other State; and

(c) The remuneration is not borne by a permanent establishment or a fixed base which the employer has in the other State.

3. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived in respect of an employment exercised aboard a ship or aircraft operated in international traffic may be taxed in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

*Article 16. Directors' fees and remuneration of top-level managerial officials*

1. Directors' fees and other similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.



2. Salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in his capacity as an official in a top-level managerial position of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

*Article 17. Income earned by entertainers and athletes*

1. Notwithstanding the provisions of Articles 14 and 15, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer such as a theater, motion picture, radio or television artiste or a musician or as an athlete, from his personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other State.

2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or an athlete in his capacity as such accrues not to the entertainer or athlete himself but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Articles 7, 14 and 15, be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or athlete are exercised.

3. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article income mentioned in this Article shall be exempt State from tax in the Contracting State in which the activity of the entertainer or athlete is exercised provided that this activity is supported in a considerable part out of public funds of the Government or local authorities of the other State or the activity is exercised under a cultural agreement or arrangement between the Contracting States, if they contain special provisions to this effect.

*Article 18. Pensions and annuities*

1. Pensions and annuities arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State shall be taxable only in that other Contracting State.

2. The term "annuities" means a stated sum payable periodically at stated times, during life or during a specified or ascertainable period of time, under an obligation to make the payments in return for adequate and full consideration in money or money's worth.

*Article 19. Remuneration and pensions in respect of government service*

1. Remuneration other than a pension paid by, or out of funds created by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.

2. However, such remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that other State, and the individual is a resident of the State who:

- (a) Is a national of that State; or
- (b) Did not become a resident of that State solely for the purpose of rendering the services.

3. (a) Any pension paid by, or out of funds created by, a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.

(b) However, such pension shall be taxable only in the other Contracting State if the individual is a resident of and at the same time a national of that State.

4. The provisions of Articles 15, 16 and 18 shall apply to remuneration and pensions in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State or a political subdivision or local authority thereof.

*Article 20. Payments received by students and apprentices*

Payments received by a resident of one of the Contracting States who is temporarily present in the other Contracting State solely:

(a) As a student at a university, college or school in the latter Contracting State; or

(b) As a business or technical apprentice in the latter Contracting State,

as the recipient of a grant, allowance, or award for the primary purpose of study or research from a religious, charitable, scientific or educational organisation shall not be taxed in the other Contracting State. The same shall apply to any amount representing remuneration for services rendered in that other State, provided that such services are in connection with his studies or training or are necessary for the purpose of his maintenance.

*Article 21. Remuneration received by professors, teachers and researchers*

1. Resident of one of the Contracting States who, at the invitation of a university, college or other establishment for higher education or scientific research in the other Contracting State, visits that other State solely for the purpose of teaching or scientific research at such institution for a payable period not exceeding two years shall not be taxed in that other State on his remuneration for such teaching or research.

2. The provisions of paragraph 1 shall not apply to remuneration derived in respect of research undertaken not in the public interest but primarily for the private benefit of a specific person or persons.

*Article 22. Other income*

1. Items of income of a resident of a Contracting State, wherever arising, not dealt with in the foregoing Articles of this Convention shall be taxable only in that State.

2. The provisions of paragraph 1 shall not apply to income, other than income from immovable property as defined in paragraph 2 of Article 6, if the recipient of such income, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the income is raised is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

3. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, items of income of a resident of a Contracting State not dealt with in the foregoing Articles of this Convention and arising in the other Contracting State may also be taxed in that other State.

CHAPTER IV. ELIMINATION OF DOUBLE TAXATION

*Article 23. Methods for the elimination of double taxation*

The double taxation shall be eliminated as follows:

(a) In Egypt:

(i) Where resident of Egypt derives income which, in accordance with the provisions of this Convention may be taxed in the Republic of Hungary, Egypt shall allow as a deduction from the tax on the income of that resident an amount equal to the income tax paid in the Republic of Hungary. Such deduction shall not, however, exceed that part of income tax as computed before the deduction is given, which is attributable, as the case may be, to the income which may be taxed in the Republic of Hungary.

(ii) Where in accordance with any provision of this Convention income derived by a resident of Egypt is exempt from tax in Egypt, Egypt may nevertheless, in calculating the amount of tax on the remaining income of such resident, take into account the exempted income.

(b) In the Republic of Hungary:

(i) Where a resident of the Republic of Hungary derives income which, in accordance with the provisions of this Convention may be taxed in Egypt, the Republic of Hungary shall, subject to the provisions of subparagraphs (ii) and (iii) exempt such income from tax.

(ii) Where a resident of the Republic of Hungary derives items of income which, in accordance with the provisions of Articles 10, 11 and 12 may be taxed in Egypt, the Republic of Hungary shall allow as a deduction an amount equal to the tax paid in Egypt. Such deduction shall not, however, exceed that part of the tax, as computed before the deduction is given which is attributable to such items of income derived from Egypt.

(iii) Where in accordance with any provision of the Convention income derived by a resident of the Republic of Hungary is exempt from tax in the Republic of Hungary, the Republic of Hungary may nevertheless, in calculating the amount of tax on the remaining income of such resident, take into account the exempted income.

(c) For the purposes of deduction from the tax on income in a Contracting State, the tax paid in the other Contracting State, shall be deemed to include the tax which has been reduced or waived by that Contracting State under its legal provisions for tax incentives for the promotion of economic development.

CHAPTER V. SPECIAL PROVISIONS

*Article 24. Non-discrimination*

1. Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of that other State in the same circumstances are or may be subjected.

2. The taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favourably levied in that other State than the taxation levied on enterprises of that other State carrying on the same activities.

3. Nothing in this Article shall be construed as

(a) Obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any personal allowances, reliefs and reductions for taxation purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents;

(b) Affecting the application in Egypt of Article 4, paragraph 9 and Article 120, paragraph 4 of law No. 157 of 1981 provided that if the exemption given by either of these Articles is made available to nationals of any State or territory other than a Contracting State such exemption shall likewise be made available to nationals of the Republic of Hungary.

4. Enterprises of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting State, shall not be subjected in the first-mentioned State to any requirement connected therewith which is more burdensome than the taxation and connected requirements to which other similar enterprises of the first-mentioned State are or may be subjected.

5. In this Article, the term "taxation" means taxes which are the subject of the Convention.

#### *Article 25. Mutual agreement procedure*

1. Where a person considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Convention, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those States, present his case to the competent authority of the Contracting State of which he is a resident or, if his case comes under paragraph 1 of Article 24, to that of the Contracting State of which he is a national. The case must be presented within three years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provisions of the Convention.

2. The competent authority shall endeavour, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with this Convention. Any agreement reached shall be implemented notwithstanding any time limits in the domestic law of the Contracting States.

3. The competent authorities of the Contracting States shall endeavour to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of the Convention. They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in the Convention.

4. A Contracting State shall not, after the expiry of the time limits provided in its national laws and, in any case, after five years from the end of the taxable period in which the income connected has accrued, increase the tax base of a resident of either of the Contracting States by including therein items of income which have also been charged to tax in the

other Contracting State. This paragraph shall not apply in the case of fraud, wilful default or neglect.

5. The competent authorities of the Contracting States may communicate with each other directly for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs. When it seems advisable in order to reach agreement to have an oral exchange of opinions, such exchange may take place through a Commission consisting of representatives of the competent authorities of the Contracting States.

*Article 26. Exchange of information*

1. The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is necessary for carrying out the provisions of this Convention or of the domestic laws of the Contracting States concerning taxes covered by the Convention, in so far as the taxation thereunder is not contrary to the Convention in particular for the prevention of fraud or evasion of such taxes. The exchange of information is not restricted by Article 1. Any information received by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic laws of that State. However, if the information is originally regarded as secret in the transmitting State it shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) involved in the assessment or collection of, enforcement or prosecution in respect of, or the determination of appeals in relation to, the taxes which are the subject of the Convention. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes but may disclose the information in court proceedings or in judicial decisions.

2. In no case shall the provisions of paragraph 1 be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:

- (a) To carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practice of that or of the other Contracting State;
- (b) To supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;
- (c) To supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information, the disclosure of which would be contrary to public policy (*ordre public*).

*Article 27. Diplomatic agents and consular officers*

Nothing in this Convention shall affect the fiscal privileges of diplomatic agents or consular officers under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

CHAPTER VI. FINAL PROVISIONS

*Article 28. Entry into force*

1. The Contracting States shall notify each other that the constitutional requirements for the entry into force of this Convention have been complied with.

2. This Convention shall enter into force sixty days after the date of the latter of the notifications referred to in paragraph 1 and its provisions shall apply:

(a) In respect of taxes withheld at source to amounts of income derived on or after the first day of January in the calendar year next following the year in which the latter of the notifications referred to in paragraph 1 of this Article is given and subsequent years;

(b) In respect of other taxes to taxable periods ending after the first day of January of the year in which the latter of the notifications referred to in paragraph 1 of this Article is given.

*Article 29. Termination*

This Convention shall remain in force until terminated by one of the Contracting States. Either Contracting State may terminate the Convention, through diplomatic channels, by giving notice of termination at least six months before the end of any calendar year following after the period of five years from the date on which the Convention enters into force. In such event the Convention shall cease to have effect:

(a) In respect of taxes withheld at source to amounts of income derived in the calendar year following the year in which the notice of termination is given and subsequent years;

(b) In respect of other taxes to taxable periods beginning on or after the first day of January of the year following the year in which the notice of termination is given.

In witness whereof the undersigned, duly authorized thereto, have signed this Convention. Done at Cairo this 5th day of November 1991, in two originals in the Hungarian, Arabic and English languages, each text being equally authentic. In case of different interpretation of the Hungarian and Arabic texts the English text shall prevail.

For the Government  
of the Republic of Hungary:

DR. FERENC MÁDL

For the Government  
of the Arab Republic of Egypt:

MOHAMED AL RARRER

PROTOCOL

At the signing today of the Convention between the Government of the Republic of Hungary and the Government of the Arab Republic of Egypt for the avoidance of double taxation with respect to taxes on income the undersigned have agreed upon the following provisions which shall form an integral part of the Convention:

Concerning Article 24 paragraph 3 subparagraph b the text of the Egyptian law referred to reads as follows:

*"Law No. 157 of 1981 Article 4 paragraph 9*

The following shall be exempted from tax:

9. Profits, interests and other types derived from foreign mobile values that the Egyptian insurance and re-insurance companies shall be obliged to deposit and continue to deposit abroad according to foreign laws or re-insurance agreements to form a guarantee equal to their share in the technical allocations or any other obligations arising from insurance or re-insurance actions.

Such an exemption shall not apply in case the foreign mobile values shall be proved to be deposited abroad and the exemption shall not apply also when the obligation for depositing shall be removed.

The above provisions shall apply to the insurance companies operating in countries where their laws do not in force to imply such companies to deposit financial assets as a guarantee, accountance reserve or other reserve and to continue keeping such deposits for these purposes, provided that the financial assets deposited as a guarantee or accountance reserve or other reserve to cover incidents or risks shall be specified by a resolution of the Minister of Finance after having the agreement with the Minister of Economy.

*Article 120 paragraph 4*

The following shall be exempted from tax:

4. The profits distributed every financial year by the Egyptian joint stock companies whose purpose shall be to invest their funds in various capital shares and debentures to the extent of what they shall derive of revenues of such stocks during the same financial year referred to provided the following two conditions shall be fulfilled.

(a) The schedular tax shall be paid for such revenues or they shall be exempted from it.

(b) At least 90 per cent of the company capital including the reserves and accumulated amounts and loans concluded shall be allocated for stocks."

In case of amendments of these provisions the competent authorities shall consult each other and agree upon the application.

In witness whereof the undersigned, duly authorized thereto, have signed this Protocol. Done at Cairo this 5th day of November 1991, in two originals in the Hungarian, Arabic

and English languages, each text being equally authentic. In case of different interpretation of the Hungarian and Arabic texts the English text shall prevail.

For the Government  
of the Republic of Hungary:

DR. FERENC MÁDL

For the Government  
of the Arab Republic of Egypt:

MOHAMED AL RARRER



[ HUNGARIAN TEXT — TEXTE HONGROIS ]

E G Y E Z M É N Y

A MAGYAR KÖZTÁRSASÁG KORMÁNYA

ÉS

AZ EGYIPTOMI ARAB KÖZTÁRSASÁG KORMÁNYA

KÖZÖTT

A KETTŐS ADÓZTATÁS ELKERÜLÉSÉRE ÉS AZ ADÓZTATÁS  
KIJÁTSZÁSÁNAK MEGAKADÁLYOZÁSÁRA A JÖVEDELEMADÓK  
TERÜLETÉN

A Magyar Köztársaság Kormánya és az Egyiptomi Arab Köztársaság Kormánya

Attól az óhajtól vezetve, hogy Egyezményt kössenek a kettős adóztatás elkerülésére és az adóztatás kijátszásának megakadályozására a jövedelemadók területén,

és hogy gazdasági kapcsolataikat továbbfejlesszék és megkönnyítsék,

megállapodtak a következőkben:

I. FEJEZET

Az Egyezmény hatálya

1. cikk

Személyi hatály

Az Egyezmény azokra a személyekre terjed ki, akik az egyik Szerződő Államban vagy mindkét Szerződő Államban illetőséggel bírnak.

2. cikk

Az Egyezmény alá eső adók

1. Az Egyezmény, a beszedés módjára való tekintet nélkül, azokra az adókra terjed ki, amelyeket a jövedelem után az egyik Szerződő Állam vagy annak politikai egységei vagy helyi hatóságai részére beszednek.

2. Jövedelemadóknak tekintendők mindazok az adók, amelyek a teljes jövedelem, vagy a jövedelem részei után beszednek, ideértve az ingó vagy ingatlan vagyon elidegenítéséből származó nyereség utáni adókat, a vállalkozások által fizetett bérek vagy fizetések teljes összege utáni adókat.
  
3. Azok a jelenleg létező adók, amelyekre az Egyezmény kiterjed, különösen a következők:
  - a/ az Egyiptomi Arab Köztársaságban:
    - /i/ az ingatlan vagyomból származó jövedelem utáni adó (ideértve a földadót, az épületadót és a Ghaffir-adót);
    - /ii/ az ingó vagyomból származó jövedelem utáni adó;
    - /iii/ a kereskedelmi és ipari nyereség utáni adó;
    - /iv/ a bérek, fizetések, térítések és járadékok utáni adó;
    - /v/ a szabad foglalkozásból és minden más nem-kereskedelmi foglalkozásból származó nyereség utáni adó;
    - /vi/ az általános jövedelemadó;
    - /vii/ a társasági nyereségadó;

b/ a Magyar Köztársaságban:

/i/ a személyi jövedelemadó;

/ii/ a nyereségadók.

4. Az Egyezmény alkalmazandó azokra az azonos vagy lényegében hasonló jellegű adókra is, amelyeket az Egyezmény aláírása után a jelenleg létező adók mellett vagy azok helyett bevezetnek. A Szerződő Államok illetékes hatóságai értesíteni fogják egymást a vonatkozó adójogszabályaikban végrehajtott bármely lényeges változásról.

## II. FEJEZET

### M e g h a t á r o z á s o k

#### 3. cikk

##### Általános meghatározások

1. Az Egyezmény értelmében, ha a szövegösszefüggés mást nem kíván:
- a/ az "Egyiptom" kifejezés az Egyiptomi Arab Köztársaságot jelenti, és, földrajzi értelemben, az "Egyiptom" kifejezés magában foglalja:

- /i/ annak parti tengerét, és
- /ii/ a parti tengeren túli tengeralatti területek medrét és altalaját, amelyek felett Egyiptom a nemzetközi joggal összhangban az ilyen terület természeti kincseinek feltárása vagy kiaknázása tekintetében szuverén jogokat gyakorol, de csak olyan mértékben, amilyenben az a személy, vagyoni érték vagy tevékenység, amelyre az Egyezmény alkalmazást nyer, kapcsolatban van ezzel a feltárással vagy kiaknázással;
  
- b/ a "Magyar Köztársaság" kifejezés, földrajzi értelemben, jelenti a Magyar Köztársaság területét;
  
- c/ "az egyik Szerződő Állam" és "a másik Szerződő Állam" Egyiptomot vagy a Magyar Köztársaságot jelenti, ahogyan a szövegösszefüggés kívánja;
  
- d/ a "személy" kifejezés magában foglalja a természetes személyt, a társaságot és minden más személyi egyesülést;

- e/ a "társaság" kifejezés jelenti a jogi személyeket vagy azokat a jogalanyokat, amelyeket az adózás szempontjából jogi személyeknek tekintenek;
- f/ "az egyik Szerződő Állam vállalkozása" és "a másik Szerződő Állam vállalkozása" kifejezés az egyik Szerződő Államban illetőséggel bíró személy, illetőleg a másik Szerződő Államban illetőséggel bíró személy által folytatott vállalkozást jelent;
- g/ az "adó" kifejezés magyar vagy egyiptomi adót jelent, ahogyan a szövegösszefüggés kívánja;
- h/ a "nemzetközi forgalom" kifejezés jelent minden olyan szállítást, amelyet egy olyan vállalkozás által üzemeltetett tengeri hajó vagy légitáncó bonyolít le, amelynél a tényleges üzletvezetés helye az egyik Szerződő Államban van, kivéve, ha a tengeri hajót vagy a légi járművet csak a másik Szerződő Államban levő helyek között üzemeltetik;
- i/ az "illetékes hatóság" kifejezés:
  - /i/ Egyiptomban a pénzügyminiszttert vagy meghatalmazott képviselőjét,

/ii/ a Magyar Köztársaságban a pénzügyminisztert  
vagy meghatalmazott képviselőjét jelenti;

j/ az "állampolgár" kifejezés jelenti:

/i/ mindazokat a természetes személyeket, akik  
az egyik Szerződő Állam állampolgárságával  
rendelkeznek;

/ii/ mindazokat a jogi személyeket, személyi tár-  
saságokat és társulásokat, amelyeknek ez a  
jogi helyzete az egyik Szerződő Állam jog-  
szabályaiból származik.

2. Az Egyezménynek az egyik Szerződő Állam által tör-  
tőnő alkalmazásánál, ha a szövegösszefüggés mást  
nem kíván, bármely, abban meg nem határozott kifeje-  
zésnek olyan értelme van, mint amilyent arra nézve  
ennek az Államnak azokra az adókra vonatkozó jogsza-  
bályai megállapítanak, amelyekre az Egyezmény alkal-  
mazást nyer.

4. cikk

Lakóhely az adó szempontjából

1. Az Egyezmény értelmében az "egyik Szerződő Államban illetőséggel bíró személy" kifejezése olyan személyt jelent, aki ennek az Államnak a jogszabályai szerint ott lakóhelye, állandó tartózkodási helye, üzletvezetésének helye vagy más hasonló ismerv alapján adóköteles.
  
2. Amennyiben egy természetes személy az 1. bekezdés rendelkezései szerint mindkét Szerződő Államban illetőséggel bír, helyzete a következők szerint határozandó meg:
  - a/ ez a személy abban az Államban tekintendő illetőséggel bírónak, amelyben állandó lakóhellyel rendelkezik. Ha mindkét Államban rendelkezik állandó lakóhellyel, úgy abban az Államban tekintendő illetőséggel bírónak, amelyben létérdekeinek központja van;
  
  - b/ amennyiben nem határozható meg, hogy a személy létérdekeinek központja melyik Államban van, vagy ha az Államok egyikében sem rendelkezik állandó lakóhellyel, úgy abban az Államban tekintendő illetőséggel bírónak, amelyben szokásos tartózkodási



dási helye van;

c/ amennyiben a személynek mindkét Államban van, vagy egyikben sincs szokásos tartózkodási helye, úgy abban az Államban tekintendő illetőséggel bírónak, amelynek az állampolgára;

d/ ha a személy mindkét Államnak, vagy egyiknek sem állampolgára, úgy a Szerződő Államok illetékes hatóságai kölcsönös egyetértéssel rendezik a kérdést.

3. Amennyiben más, mint egy természetes személy az 1. bekezdés rendelkezései szerint mindkét Szerződő Államban illetőséggel bír, úgy abban az Államban tekintendő illetőséggel bírónak, amelyben tényleges üzletvezetésének helye van.

#### 5. cikk

##### Telephely

1. Az Egyezmény értelmében a "telephely" kifejezés üzleti tevékenységgel -- ideértve többek között a kereskedelmi és ipari tevékenységet -- kapcsolatos állandó üzleti helyet jelent, amellyel a vállalkozás

üzleti tevékenységét egészben vagy részben kifejti.

2. A "telephely" kifejezés magában foglalja különösen:
  - a/ az üzletvezetés helyét;
  - b/ a fiókot;
  - c/ az eladásokhoz állandó bázisul szolgáló helyiségeket;
  - d/ az irodát;
  - e/ a gyártelepet;
  - f/ a műhelyt;
  - g/ a bányát, az olaj- és földgázkutatót, a kőfejtőt vagy a természeti kincsek kiaknázására szolgáló bármely más telepet;
  - h/ a farmot vagy az ültetvényt.
  
3. A "telephely" kifejezés ugyancsak tartalmazza:
  - a/ az építési kivitelezést, a szerelést vagy az ezekkel kapcsolatos felügyeleti tevékenységet, amennyiben az ilyen építés, szerelés vagy tevékenység időtartama hat hónapot meghalad;
  - b/ az olyan szolgáltatások nyújtását -- ideértve a tanácsadói szolgáltatásokat --, amelyek egy vállalkozás által az általa ilyen célra alkalmazott tisztviselők vagy más személyzet útján kifej-

tett, az a/ pontban említett tevékenységgel kapcsolatosak, de csak akkor, ha az ilyen jellegű tevékenységet (ugyanazon vagy valamely kapcsolt szerelésre vonatkozólag) bármely 12 hónapos időszakon belül összesen hat hónapot meghaladó időszakban vagy időszakokban fejtik ki.

4. Tekintet nélkül e cikk előző rendelkezéseire, nem tekintendők "telephelynek":

- a/ azok a berendezések, amelyeket kizárólag a vállalkozás javainak vagy áruinak raktározására vagy kiállítására, vagy javaknak és áruknak nyereséget nem hozó esetenkénti kiszolgáltatására használnak;
- b/ a vállalkozás javainak vagy áruinak olyan készletei, amelyeket kizárólag raktározás vagy kiállítás, vagy javaknak és áruknak nyereséget nem hozó esetenkénti kiszolgáltatása céljából tartanak;
- c/ a vállalkozás javainak vagy áruinak olyan készletei, amelyeket kizárólag abból a célból tartanak, hogy azokat egy másik vállalkozás feldolgozza;
- d/ az állandó üzleti berendezés, amelyet kizárólag abból a célból tartanak fenn, hogy a vállalkozás

részére javakat vagy árukat vásároljanak vagy információkat szerezzenek;

e/ az állandó üzleti hely, amelyet kizárólag abból a célból tartanak fenn, hogy a vállalkozás részére bármely más, előkészítő vagy kiegészítő jellegű tevékenységet folytassanak;

f/ az állandó üzleti hely, amelyet kizárólag az a/ - e/ pontokban említett tevékenységek valamely kombinációjára tartanak fenn, feltéve, hogy az üzleti hely ebből a kombinációból származó tevékenysége előkészítő vagy kiegészítő jellegű.

5. Tekintet nélkül az 1. és 2. bekezdés rendelkezéseire, ha egy személy -- kivéve a független képviselőt, akire a 7. bekezdés nyer alkalmazást -- az egyik Szerződő Államban tevékenységet folytat a másik Szerződő Állam vállalkozása érdekében, úgy ez a vállalkozás telephellyel bírónak tekintendő az először említett Szerződő Államban minden olyan tevékenység tekintetében, amelyet ez a személy a vállalkozás részére kifejt, ha ennek a személynek:

a/ ebben az Államban meghatalmazása van, amellyel ott rendszeresen él, arra, hogy a vállalkozás ne-

vében szerződéseket kössön, kivéve, ha az ilyen személy tevékenysége a 4. bekezdésben említett tevékenységekre korlátozódik, amelyek, ha azokat egy állandó üzleti helyen keresztül fejtetik ki, e bekezdés rendelkezései értelmében nem tennék ezt az állandó üzleti helyet telephellyé; vagy

b/ nincs ilyen meghatalmazása, de az először említett Államban szokásos módon rendelkezik javak vagy áruk olyan készletei felett, amelyből a vállalkozás nevében rendszeresen kiszolgáltattat javakat vagy árukat.

6. Tekintet nélkül e cikk előző rendelkezéseire, az egyik Szerződő Állam biztosítási vállalkozása -- kivéve a viszontbiztosítás vonatkozásában -- telephellyel bírónak tekintendő a másik Szerződő Államban, amennyiben ennek a másik Államnak a területén díjat szed be vagy ott felmerülő kockázatok ellen biztosít, valamely személy útján, kivéve a független képviselőt, akire a 7. bekezdés nyer alkalmazást.

7. Az egyik Szerződő Állam vállalkozását nem lehet úgy tekinteni, mintha annak a másik Szerződő Államban telephelye lenne csupán azért, mert tevékenységét

ebben a másik Államban alkusz, bizományos vagy más független képviselő útján fejti ki, feltéve, hogy ezek a személyek rendes üzleti tevékenységük keretében járnak el. Mindazonáltal, az ilyen képviselő, ha tevékenységét teljesen vagy csaknem teljesen ennek a vállalkozásnak az érdekében fejti ki, nem tekintendő független képviselőnek ennek a bekezdésnek az értelmében.

8. Az a tény, hogy az egyik Szerződő Államban illetőséggel bíró társaság egy olyan társaságot ural vagy azt egy olyan társaság uralja, amely a másik Szerződő Államban illetőséggel bír vagy ott (akár telephely útján, akár más módon) fejti ki tevékenységét, önmagában még nem teszi egyik társaságot sem a másik telephelyévé.

### III. FEJEZET

#### A jövedelem adóztatása

##### 6. cikk

#### Ingatlan vagyomból származó jövedelem

1. Az olyan jövedelem, amelyet az egyik Szerződő Államban illetőséggel bíró személy a másik Szerződő Állam-

ban fekvő ingatlan vagyomból (beleértve a mező- és erdőgazdasági üzemek jövedelmét) élvez, ebben a másik Államban adóztatható.

2. Az "ingatlan vagyon" kifejezésnek olyan jelentése van, mint amit annak a Szerződő Államnak a jogszabályai meghatároznak, amelyben a szóbanforgó vagyon van. A kifejezés minden esetben magában foglalja az ingatlan vagyon tartozékait, a mező- és erdőgazdasági üzemek élő és holt felszerelését, azokat a jogokat, amelyekre a földtulajdonra vonatkozó magánjogi rendelkezések nyerne alkalmazást, az ingatlan vagyon hasznélvezeti jogát és az ásványlelőhelyek, források és más természeti kincsek kiaknázásáért vagy kiaknázásának jogáért járó változó vagy állandó térítésekre vonatkozó jogokat; a tengeri hajók és légi járművek nem tekintendők ingatlan vagyonnak.
3. Az 1. bekezdés rendelkezései alkalmazandók az ingatlan vagyon közvetlen használatából, bérbe adásából vagy használatának minden más formájából származó jövedelemre.
4. Az 1. és 3. bekezdés rendelkezései a vállalkozás ingatlan vagyonából származó jövedelemre és a szabad

foglalkozások gyakorlására szolgáló ingatlan vagyontól származó jövedelemre is alkalmazandók.

7. cikk

Vállalkozási nyereség

1. Az egyik Szerződő Állam vállalkozásának nyeresége csak ebben az Államban adóztatható, kivéve, ha a vállalkozás tevékenységét a másik Szerződő Államban egy ott levő telephely útján fejti ki. Amennyiben a vállalkozás ily módon fejti ki tevékenységét, a vállalkozás nyeresége a másik Államban adóztatható, azonban csak olyan mértékben, amilyen mértékben az ennek a telephelynek tudható be.
2. A 3. bekezdés rendelkezéseinek fenntartásával, ha az egyik Szerződő Állam vállalkozása tevékenységét a másik Szerződő Államban egy ott lévő telephely útján fejti ki, ennek a telephelynek mindegyik Szerződő Államban azokat a nyereségeket kell betudni, amelyeket akkor érhetne el, ha azonos vagy hasonló tevékenységet azonos vagy hasonló feltételek mellett, mint önálló vállalkozás fejtene ki, és azzal a vállalkozással lebonyolított forgalmában, amelynek telephelye, telje-



sen független lenne.

3. A telephely nyereségének megállapításánál levonhatók a telephely miatt felmerült költségek, beleértve az üzletvezetési és általános ügyviteli költségsket, tekintet nélkül arra, hogy abban az Államban merültek-e fel, ahol a telephely fekszik, vagy máshol. Mindazonáltal nincs megengedve az ilyen levonás az olyan összegek tekintetében, ha vannak ilyenek, amelyeket a telephely fizetett (másként, mint a tényleges kiadások megtérítése céljából) a vállalkozás központi irodájának vagy bármely más irodájának licencdíjként, térítésként vagy más hasonló fizetésként szabadalmak vagy más jogok használatáért, vagy különleges szolgáltatásokért vagy üzletvezetésért járó jutalékként, vagy, a bankvállalkozás esetét kivéve, a telephelynek kölcsönzött pénzért járó kamatként. Hasonlóképpen nem veendő figyelembe a telephely nyereségének megállapításánál a telephely által a vállalkozás központi irodájának vagy bármely más irodájának licencdíjként, térítésként vagy más hasonló fizetésként szabadalmak vagy más jogok használatáért, vagy különleges szolgáltatásokért vagy üzletvezetésért járó jutalékként, vagy, a bankvállalkozás esetét kivéve, a vállalkozás központi

irodájának vagy bármely más irodájának kölcsönzött pénzért járó kamatként (másként, mint a tényleges kiadások megtérítése céljából) felszámított összegek.

4. Amennyiben az egyik Szerződő Államban a telephelynek betudható nyereséget a vállalkozás egész nyereségének a különböző részegységek közötti arányos megosztása alapján szokták megállapítani, a 2. bekezdésben foglaltak nem zárják ki, hogy ez a Szerződő Állam a megadózttatandó nyereséget a szokásos arányos megosztás alapján állapítsa meg; az alkalmazott arányos megosztási módszernek azonban olyannak kell lennie, hogy az eredmény összhangban legyen az e cikkben foglalt elvekkel.
5. A telephelynek nem tudható be nyereség javaknak vagy éruknak ezen telephely által a vállalkozás részére történő pusztá vásárlása miatt.
6. Az előző bekezdések céljaira a telephelynek betudható nyereségeket évről évre azonos módon kell megállapítani, hacsak alapos és elégséges ok nincs az ellenkezőjére.
7. Amennyiben a nyereség olyan jövedelemtétteleket tartalmaz, amelyekkel az Egyezmény más cikkei külön foglalkoznak, azoknak a cikkeknak a rendelkezéseit e cikk

rendelkezései nem érintik.

6. cikk

Hajózás és légiforgalom

1. Az a nyereség, amely tengeri hajóknak vagy légi járműveknek a nemzetközi forgalomban való üzemeltetéséből származik, csak abban a Szerződő Államban adóztatható, amelyben a vállalkozás tényleges üzletvezetésének helye van.
2. Ha egy hajózási vállalkozás tényleges üzletvezetésének helye egy tengeri hajó fedélzetén van, úgy e hely abban a Szerződő Államban levőnek tekintendő, amelyikben a tengeri hajó hazai kikötője fekszik, vagy, hazai kikötő hiányában, abban a Szerződő Államban, amelyben a tengeri hajó üzemben tartója illetőséggel bír.
3. Az 1. bekezdés rendelkezései alkalmazandók azokra a nyereségekre is, amelyek valamely poolban, közös üzemeltetésben vagy nemzetközi üzemeltetésű szervezetben való részvételből származnak.

9. cikk

Kapcsolt vállalkozások

1. Amennyiben

- a/ az egyik Szerződő Állam vállalkozása közvetlenül vagy közvetve a másik Szerződő Állam vállalkozásának üzletvezetésében, ellenőrzésében vagy tőkéjében részesedik, vagy
- b/ ugyanazok a személyek közvetlenül vagy közvetve az egyik Szerződő Állam vállalkozásának és a másik Szerződő Állam vállalkozásának üzletvezetésében, ellenőrzésében vagy tőkéjében részesednek,

és ezekben az esetekben a két vállalkozás egymás között kereskedelmi vagy pénzügyi kapcsolataikra tekintettel olyan feltételekben állapodik meg vagy olyan feltételeket szab, amelyek eltérnek azoktól, amelyekben független vállalkozások egymással megállapodnának, az a nyereség, amelyet a vállalkozásck egyike e feltételek nélkül elért volna, e feltételek miatt azonban nem ért el, ennek a vállalkozásnak a nyereségéhez hozzászámítható és megfelelően megadóztatható.

2. Amennyiben az egyik Szerződő Állam valamely vállalkozásának nyereségéhez hozzászámítja és megfelelően megadóztatja azt a nyereséget, amely után a másik Szerződő Állam egyik vállalkozását ebben a másik Államban megadóztatták, és az így hozzászámított nyereség olyan nyereség, amelyet az először említett Állam vállalkozása elért volna, ha a két vállalkozás olyan feltételekben állapodott volna meg egymással, mint amelyekben független vállalkozások egymással megállapodtak volna, úgy ennek az Államnak megfelelően ki kell igazítania az ilyen nyereségre ott kivetett adó összegét. E kiigazítás megállapításánál figyelembe kell venni az Egyezmény egyéb rendelkezéseit, és a Szerződő Államok illetékes hatóságainak, ha szükséges, tanácskozniuk kell egymással.

10. cikk

O s z t a l é k

1. Az osztalék, amelyet az egyik Szerződő Államban illetőséggel bíró társaság a másik Szerződő Államban illetőséggel bíró személynek fizet, ebben a másik Államban adóztatható.

2. Mindazonáltal ez az osztalék abban a Szerződő Államban is, amelyben az osztalékot fizető társaság illetőséggel bír, ennek az Államnak a jogszabályai szerint megadóztatható, de ha a kedvezményezett az osztalék haszonhúzója, az így megállapított adó nem haladja meg:

a/ Egyiptomban:

/i/ az osztalék bruttó összegének 15 %-át;

/ii/ tekintet nélkül az ezen bekezdés a/ - i/ pontjának rendelkezéseire, az olyan osztalék, amelyet egy Egyiptomban illetőséggel bíró társaság fizet valamely, a Magyar Köztársaságban illetőséggel bíró természetes személynek, Egyiptomban a nettó teljes jövedelemre kivetett általános jövedelemadónak vethető alá. Mindazonáltal az így kivetett általános jövedelemadó semmiképpen sem haladhatja meg az ezen természetes személynek fizetendő nettó osztalék átlagosan 20 százalékát.

b/ a Magyar Köztársaságban:

/i/ az osztalék bruttó összegének 15 százalékát, ha az osztalék haszonhúzója olyan társaság (a személyi társaság kivételével), amelynek az osztalékot fizető társaság tőkéjének legalább 25 százaléka közvetlen tulajdonában van;

/ii/ az osztalék bruttó összegének 20 százalékát minden egyéb esetben.

Ez a bekezdés nem érinti a társaság adóztatását azon nyereség után, amelyből az osztalékot fizetik.

3. Az e cikkben használt "osztalék" kifejezés részvényekből, "élvezeti" részvényekből vagy "élvezeti" jogokból, bányarészvényekből, alapítói részvényekből vagy más nyereségrészesedést biztosító jogokból - kivéve a követeléseket - származó jövedelmet, valamint egyéb társasági jogokból származó olyan jövedelmet jelent, mely annak az Államnak a joga szerint, amelyben a nyereséget felosztó társaság illetőséggel bír, a részvényekből származó jövedelemmel azonos adóztatási elbírálás alá esik.
4. Az 1. és 2. bekezdés rendelkezései nem alkalmazandók, ha az osztalék egyik Szerződő Államban illetőséggel bíró haszonhúzója a másik Szerződő Államban, amelyben az osztalékot fizető társaság illetőséggel bír, egy ott levő telephely útján tevékenységet fejt ki, vagy egy ott

levő állandó bázis segítségével szabad foglalkozást  
sz, és az érdekeltség, mely után az osztalékot fize-  
tik, ténylegesen ehhez a telephelyhez vagy állandó  
bázishoz tartozik. Ebben az esetben a 7. cikk vagy a  
14. cikk rendelkezései nyernek, az esettől függően,  
alkalmazást.

5. Ha az egyik Szerződő Államban illetőséggel bíró társa-  
ság nyereséget vagy jövedelmet élvez a másik Szerződő  
Államból, úgy ez a másik Állam nem adóztathatja meg a  
társaság által fizetett osztalékot, kivéve, ha az osz-  
talékot ebben a másik Államban illetőséggel bíró sze-  
mélynek fizetik, vagy ha az érdekeltség, amely után az  
osztalékot fizetik, ténylegesen ebben a másik Államban  
levő telephelyhez vagy állandó bázishoz tartozik, sem  
pedig a társaság fel nem osztott nyereségét nem vethe-  
ti a társaság fel nem osztott nyeresége után kivetett  
adó alá, még akkor sem, ha a kifizetett osztalék vagy  
a fel nem osztott nyereség egészben vagy részben ebben  
a másik Államban elért nyereségből vagy jövedelemből  
áll.



11. cikk

K a m a t

1. A kamat, amely az egyik Szerződő Államból származik, és amelyet a másik Szerződő Államban illetőséggel bíró személynek fizetnek, ebben a másik Államban adózatható.
2. Mindazonáltal ez a kamat abban a Szerződő Államban is, amelyből származik, ennek az Államnak a jogszabályai szerint megadóztatható, de ha a kedvezményezett a kamat haszonhúzója, az így megállapított adó nem haladhatja meg a kamat bruttó összegének 15 százalékát.
3. a/ Tekintet nélkül a 2. bekezdés rendelkezéseire, az egyik Szerződő Államban keletkező kamatot, amelyet ennek az Államnak a Kormánya, Központi Bankja vagy helyi hatóságai vagy az ezek teljes tulajdonában levő bármely más pénzügyi intézmény fizet a másik Állam Kormányának, Központi Bankjának vagy helyi hatóságainak vagy az ezek teljes tulajdonában levő bármely más pénzügyi intézménynek, mentes az adó alól abban a Szerződő Államban, amelyben keletkezik.

b/ Az egyik Szerződő Államban keletkező kamat, amelyet ennek az Államnak a Kormánya, Központi Bankja, helyi hatóságai részére vagy az ezek teljes tulajdonában levő bármely más pénzügyi intézménynek fizetnek, vagy ez ezek által garantált kölcsönök után fizetnek és amely nem esik az a/ pont alá, mentes az adó alól abban a szerződő Államban, amelyben keletkezik, feltéve, hogy azt a kölcsönt, amely után a kamatot fizetik, a szerződő Állam vagy illetékes hatósága előzetesen garantálta vagy birtosította.

4. Az e cikkben használt "kamat" kifejezés mindenfajta követelésből származó jövedelmet jelent akár biztosítva van jelzáloggal, akár nem, és akár ad jogot az adós nyereségeiben való részesedésre, akár nem, különösen pedig állami kölcsönökből és kötvényekből vagy adósságlevelekből származó jövedelmet jelent, beleértve az ilyen kölcsönökhöz, kötvényekhez vagy adósságlevelekhez kapcsolódó prémiumot és jutalmat.
5. Az 1. és 2. bekezdés rendelkezése nem alkalmazandók, ha a kamat egyik Szerződő Államban illetőséggel bíró haszonhúzója a másik Szerződő Államban, amelyből a kamat származik, egy ott levő telephely útján tevő-

kenységet fejt ki, vagy egy ott levő állandó bázis segítségével szabad foglalkozást űz, és a követelés, amely után a kamatot fizetik, ténylegesen ehhez a telephelyhez vagy állandó bázishoz tartozik. Ebben az esetben a 7. cikk vagy a 14. cikk rendelkezéseit nyernek, az esettől függően, alkalmazást.

6. A kamat akkor tekintendő az Egyik Szerződő Államból származónak, ha a kamatot fizető maga ez az Állam, ennek politikai egysége vagy helyi hatósága, vagy egy ebben az Államban illetőséggel bíró személy. Ha azonban a kamatot fizető személynek, függetlenül attól, hogy bír-e illetőséggel az egyik Szerződő Államban vagy nem, az egyik Szerződő Államban telephelye vagy állandó bázisa van, amellyel kapcsolatban a tartozás, amely után a kamatot fizetik, felmerült, és ezt a kamatot ez a telephely vagy állandó bázis viseli, úgy ez ilyen kamat abból az Államból származónak tekintendő, amelyben a telephely vagy az állandó bázis van.
7. Ha a kamatot fizető személy és a kamat haszonhűzője vagy mindkettő és egy másik személy között különleges kapcsolatok állnak fenn és emiatt a kamat összege azon követeléshez mérten, amely után fizetik, meghaladja azt az összeget, amelyben a kamatot fizető és a

kamat haszonhúzója ilyen kapcsolatok nélkül megállapodtak volna, úgy e cikk rendelkezéseit csak az utóbb említett összegre kell alkalmazni. Ebben az esetben a többletösszeg mindegyik szerződő Állam jogszabályai szerint, az Egyezmény más rendelkezéseinek figyelembevételével adóztatható.

12. cikk

L i c e n c d í j

1. A licencdíj, amely az egyik Szerződő Államból származik és amelyet a másik Szerződő Államban illetőséggel bíró személynek fizetnek, ebben a másik Szerződő Államban adóztatható.
2. Mindazonáltal az ilyen licencdíj megadóztatható abban a Szerződő Államban is, amelyből származik, és annak az Államnak a jogszabályai szerint, de ha a kedvezményezett a licencdíj haszonhúzója, az így megállapított adó nem haladhatja meg a licencdíj bruttó összegének 15 százalékát.
3. Az e cikkben használt "licencdíj" kifejezés azt a bár-

milyen jellegű térítést jelent, amelyet irodalmi, művészeti vagy tudományos művek, beleértve a mozgóképfilmeket, vagy rádió- vagy televíziós közvetítésre szolgáló filmeket vagy hangszalagokat, szerzői jogának használatáért vagy használati jogáért, szabadalmak, védjegyek, minták vagy modellek, tervek, titkos formulák vagy eljárások használatáért vagy használati jogáért, vagy ipari, kereskedelmi vagy tudományos berendezések használatáért vagy használati jogáért, vagy ipari, kereskedelmi vagy tudományos tapasztalatok közléséért fizetnek.

4. Az 1. és 2. bekezdés rendelkezései nem alkalmazandók, ha a licencdíj egyik Szerződő Államban illetőséggel bíró haszonhúzója a másik szerződő Államban, amelyből a licencdíj származik, egy ott levő telephely után tevékenységet fejt ki, vagy egy ott levő állandó bázis segítségével szabad foglalkozást űz, és a jog vagy vagyoni érték, amely után a licencdíjat fizetik, ténylegesen ehhez a telephelyhez vagy állandó bázishoz tartozik. Ezekben az esetekben a 7. cikk vagy a 14. cikk rendelkezései nyernek, az esettől függően, alkalmazást.
5. A licencdíj akkor tekintendő az egyik Szerződő Államból származónak, ha a licencdíjat fizető maga ez az Állam,

annak politikai egysége vagy helyi hatósága, vagy az ebben az Államban illetőséggel bíró személy. Ha azonban a licencdíjat fizető személynek, függetlenül attól, hogy bír-e illetőséggel az egyik szerződő Államban vagy nem, az egyik Szerződő Államban telephelye vagy állandó bázisa van, amellyel kapcsolatban a licencdíjfizetési kötelezettség felmerült, és ezt a licencdíjat ez a telephely vagy állandó bázis viseli, úgy az ilyen licencdíj abból az Államból származónak tekintendő, amelyben a telephely vagy állandó bázis van.

6. Ha a licencdíjat fizető személy és a licencdíj használója, vagy mindkettő és egy másik személy között különleges kapcsolatok állnak fenn és emiatt a licencdíj összege azon használathoz, joghoz vagy információhoz mérten, amely után fizetik, meghaladja azt az összeget, amelyben a licencdíjat fizető és a licencdíj használója ilyen kapcsolatok nélkül megállapodott volna, úgy e cikk rendelkezéseit csak az utóbb említett összegre kell alkalmazni. Ebben az esetben a többletszeg mindegyik Szerződő Állam jogszabályai szerint, az Egyezmény más rendelkezéseinek figyelembevételével adóztatható.

13. cikk

Elidegenítésből származó nyereség

1. Az egyik Szerződő Államban illetőséggel bíró személynek a 6. cikkben meghatározott és a másik Szerződő Államban levő ingatlan vagyon elidegenítéséből származó nyeresége ebben a másik Államban adózható.
2. Az olyan ingó vagyon elidegenítéséből származó nyereség, amely az egyik Szerződő Állam vállalkozása másik Szerződő Államban levő telephelyének üzleti vagyona vagy amely egy olyan állandó bázishoz tartozik, amelyvel az egyik Szerződő Államban illetőséggel bíró személy szabad foglalkozás gyakorlása céljából a másik Szerződő Államban rendelkezik, beleértve az olyan nyereséget, amelyet egy ilyen telephelynek (egyedül vagy egész vállalkozással együtt történő) elidegenítéséből, vagy egy ilyen állandó bázisnak az elidegenítéséből származik, ebben a másik Államban adózható.
3. A nemzetközi forgalomban üzemeltetett tengeri hajók vagy légi járművek, vagy az ilyen tengeri hajók vagy légi járművek üzemeltetését szolgáló ingó vagyon el-

idegenítéséből származó nyereség csak abban a Szerződő Államban adóztatható, ahol a vállalkozás tényleges üzletvezetésének helye van.

4. Olyan társaság részvényeinek elidegenítéséből származó nyereség, amelynek vagyona közvetlenül vagy közvetve főleg az egyik Szerződő Államban fekvő ingatlan vagyontól áll, ebben az Államban adóztatható.
5. Az előző bekezdésekben nem említett vagyon elidegenítéséből származó nyereség abban a Szerződő Államban adóztatható, ahol a jövedelem keletkezik.

#### 14. cikk

##### Szabad foglalkozás

1. Az olyan jövedelem, amelyet az egyik Szerződő Államban illetőséggel bíró személy szabad foglalkozásból vagy más önálló jellegű tevékenységből élve, csak ebben az Államban adóztatható, kivéve az alábbi eseteket, amikor az ilyen jövedelem a másik Szerződő Államban is megadóztatható:
  - a/ ha a személy tevékenységének kifejtéséhez a másik Szerződő Államban rendszeresen állandó bázissal rendelkezik; ebben az esetben a jövedelem csak



annyiban adóztatható ebben a másik Szerződő Államban, amennyiben az ennek az állandó berendezésnek tudható be;

b/ ha személy tartózkodása a másik Szerződő Államban a vonatkozó pénzügyi évben összesen 120 napot kitevő vagy azt meghaladó időszakot vagy időszakokat tesz ki; ebben az esetben a jövedelem csak annyiban adóztatható ebben a másik Államban, amennyiben az az ebben a másik Államban kifejtett tevékenységből származik.

2. A "szabad foglalkozás" kifejezés magában foglalja különösen az önállóan kifejtett tudományos, irodalmi, művészeti, nevelési vagy oktatási tevékenységet, valamint az orvosok, ügyvédek, mérnökök, építérezek, fogorvosok és könyvszakértők önálló tevékenységét.

#### 15. cikk

##### Nem önálló munka

1. A 16., 18. és 19. cikk rendelkezéseinek fenntartásával, a fizetés, a bér és más hasonló térítés, amelyet az egyik Szerződő Államban illetőséggel bíró személy nem önálló munkáért kap, csak ebben az Államban adóztatható, kivéve, ha a munkát a másik Szer-

zördő Államban végzik. Amennyiben a munkát ott végzik, úgy az azért kapott térítés ebben a másik Államban adóztatható.

2. Tekintet nélkül az 1. bekezdés rendelkezéseire, az a térítés, amelyet az egyik Szerződő Államban illetőséggel bíró személy a másik Szerződő Államban végzett nem önálló munkáért kap, csak az először említett Államban adóztatható, ha:
  - a/ a kedvezményezett a másik Államban a vonatkozó pénzügyi évben nem tartózkodik összesen 183 napot meghaladó időszakban vagy időszakokban; és
  - b/ a térítést olyan munkaadó fizeti, vagy olyan munkaadó nevében fizetik, aki nem bír illetőséggel a másik Államban; és
  - c/ a térítést nem a munkaadónak a másik Államban levő telephelye vagy állandó bázisa viseli.
3. Tekintet nélkül e cikk előző rendelkezéseire, a nemzetközi forgalomban üzemeltetett tengeri hajó vagy légi jármű fedélzetén végzett nem önálló munkáért járó térítés abban a Szerződő Államban adóztatható, ahol a vállalkozás tényleges üzletvezetésének helye van.

16. cikk

Igazgatók tiszteletdíja

és magas beosztású ügyvezető tisztségviselők

térítése

1. Az igazgatói tiszteletdíj és más hasonló fizetések, amelyet az egyik Szerződő Államban illetőséggel bíró személy olyan minőségben élvez, mint a másik Szerződő Államban illetőséggel bíró társaság igazgatótanácsának tagja, ebben a másik Államban adóztatható.
2. A fizetés, a bér és más hasonló térítés, amelyet az egyik Szerződő Államban illetőséggel bíró személy olyan minőségében élvez, mint a másik Szerződő Államban illetőséggel bíró társaság magas beosztású ügyvezető tisztségviselője, ebben a másik Államban adóztatható.

17. cikk

Előadóművészek és sportolók  
jövedelme

1. Tekintet nélkül a 14. és 15. cikk rendelkezéseire, az olyan jövedelem, amelyet az egyik Szerződő Államban illetőséggel bíró előadóművész, mint szinpadí, film-, rádió- vagy televíziós művész, vagy zeneművész, vagy sportoló élvez ilyen minőségében a másik Szerződő Államban kifejtett személyes tevékenységéből, ebben a másik Államban adóztatható.
2. Amennyiben egy előadóművész vagy egy sportoló által ilyen minőségben, személyesen kifejtett tevékenységből származó jövedelmet nem az előadóművésznak vagy a sportolónak magának, hanem más személynek kell betudni, ez a jövedelem, tekintet nélkül a 7., 14. és 15. cikk rendelkezéseire, abban a Szerződő Államban adóztatható, ahol az előadóművész vagy a sportoló tevékenységét kifejtette.
3. Tekintet nélkül az e cikk 1. és 2. bekezdésében foglalt rendelkezésekre, az e cikkben említett jövedelem adómentes abban a Szerződő Államban, amelyben az előadóművész vagy a sportoló tevékenységét kifejti, fel-

téve, hogy ezt a tevékenységet jelentős mértékben a másik Állam Kormányának vagy helyi hatóságainak alapaiból támogatják, vagy a tevékenységet a Szerződő Államok közötti kulturális egyezmény vagy megállapodás alapján fejtik ki, amennyiben ez az egyezmény vagy megállapodás erre vonatkozóan külön rendelkezéseket tartalmaz.

18. cikk

Nyugdíj és járadék

1. A nyugdíj és járadék, amely az egyik Szerződő Államból származik és amelyet a másik Szerződő Államban illetőséggel bíró személynek fizetnek, csak ebben a másik Szerződő Államban adóztatható.
2. A "járadék" kifejezés olyan meghatározott összeget jelent, amely rendszeresen, meghatározott időközönként, egy életen keresztül vagy egy bizonyos vagy egy megállapítható időtartam alatt fizetendő, olyan kötelezettség alapján, amely megfelelő és teljes pénz, vagy pénzértékű szolgáltatás ellenszolgáltatásaként jár.

19. cikk

Közszolgálattal kapcsolatos  
térítés és nyugdíj

1. A nem nyugdíj jellegű térítés, amelyet az egyik Szerződő Államban vagy annak valamely politikai egysége vagy helyi hatósága fizet közvetlenül vagy az általa létesített alaptól egy természetes személynek az ezen Államnak vagy egységének vagy hatóságának teljesített szolgálatért, csak ebben az Államban adóztatható.
  
2. Mindazonáltal ez a térítés csak a másik Szerződő Államban adóztatható, ha a szolgálatot ebben a másik Államban teljesítették és a természetes személy ebben az Államban illetőséggel bír, aki:
  - a/ ennek az Államnak az állampolgára; vagy
  - b/ nem kizárólag a szolgálat teljesítése céljából vált ebben az Államban illetőséggel bíró személlyé.
  
3. a/ A nyugdíj, amelyet az egyik Szerződő Állam vagy annak valamely politikai egysége vagy helyi hatósága fizet közvetlenül vagy az általa létesít-

tett szolgálatért, csak ebben az Államban adóztatható.

b/ Mindazonáltal ez a nyugdíj csak a másik Szerződő Államban adóztatható, ha a természetes személy abban az Államban illetőséggel bír és egyidejűleg annak az Államnak az állampolgára.

4. A 15., 16. és 18. cikk rendelkezései alkalmazandók az egyik Szerződő Állam vagy annak valamely politikai egysége vagy helyi hatósága által végzett üzleti tevékenységgel kapcsolatos szolgálatért fizetett térítésre és nyugdíjra.

#### 20. cikk

##### Tanulók és tanárok által kapott térítések

Az az összeg, amelyet az egyik Szerződő Államban illetőséggel bíró olyan személy kap, aki ideiglenesen tartózkodik a másik Szerződő Államban kizárólag

a/ mint az utóbbi Szerződő Államban levő egyetem, főiskola vagy iskola hallgatója, vagy

b/ mint kereskedelmi vagy műszaki gyakornok az utóbbi Szerződő Államban,

valamely vallási, jótékonyági, tudományos vagy oktatási szervezettől származó adomány, ellátmány vagy jutalom kedvezményezettjeként, elsődlegesen tanulmány vagy kutatás céljából, nem adóztatható a másik Szerződő Államban. Ugyanez alkalmazandó az ebben a másik Államban teljesített szolgálatért járó térítés összegére, feltéve, hogy az ilyen szolgálat tanulmányaival vagy szakmai képzésével kapcsolatos, vagy ez az összeg az ellátásához szükséges.

21. cikk

Egyetemi tanárok, tanárok és kutatók

által kapott térítések

1. Az egyik Szerződő Államban illetőséggel bíró az a személy, aki a másik Szerződő Államban levő egyetem, főiskola vagy más felsőfokú oktatási intézmény meghívására ebbe a másik Államba látogat kizárólag azzal a céllal, hogy az ilyen intézménynél tanítson vagy tudományos kutatást folytasson két évet meg nem haladó, fizetéssel járó időszakra, nem vissz-



tatható ebben a másik Államban az ilyen tanításért vagy kutatásért kapott térítés után.

2. Az 1. bekezdés rendelkezései nem alkalmazandók a nem közérdekből vállalt, hanem elsődlegesen egy vagy több meghatározott személy javát szolgáló kutatómunkáért kapott térítésre.

## 22. cikk

### Egyéb jövedelem

1. Az egyik Szerződő Államban illetőséggel bíró személynek az Egyezmény előző cikkeiben nem tárgyalt jövedelme, bárhol keletkezzen is, csak ebben az Államban adóztatható.
2. Az 1. bekezdés rendelkezései nem alkalmazandók a 6. cikk 2. bekezdésében meghatározott ingatlan vagyonyból származó jövedelmen kívüli jövedelemre, ha az ilyen jövedelemnek az egyik Szerződő Államban illetőséggel bíró kedvezményezettje a másik Szerződő Államban egy ott levő telephely útján tevékenységet fejt ki, vagy egy ott levő állandó bázis segítségével szabad foglalkozást űz, és a jog vagy a vagyoni érték amelyből a jövedelem származik, tény-

legesen ehhez a telephelyhez vagy állandó bázishoz tartozik. Ebben az esetben a 7. cikk vagy a 14. cikk rendelkezései nyernek, az esettől függően, alkalmazást.

3. Az 1. és 2. bekezdések rendelkezéseinek fenntartásával, az egyik Szerződő Államban illetőséggel bíró személynek az Egyezmény előző cikkeiben nem tárgyalt és a másik Szerződő Államban keletkező jövedelme ebben a másik Államban is adózatható.

#### IV. FEJEZET

##### Kettős adóztatás elkerülése

##### 23. cikk

##### Kettős adóztatás elkerülésének módjai

A kettős adóztatást a következőképpen kell elkerülni:

a/ Egyiptomban:

- /i/ Amennyiben valamely Egyiptomban illetőséggel bíró személy olyan jövedelmet élvez, amely az Egyezmény rendelkezései szerint a Magyar Kültár-

saságban adóztatható, Egyiptom levonja ennek a személynek a jövedelme után beszedendő adóból azt az összeget, amely megfelel a Magyar Köztársaságban fizetett jövedelemadónak. Az így levont összeg azonban nem haladhatja meg a levonás előtt megállapított jövedelemadónak azt a részét, amely, az esettől függően, a Magyar Köztársaságban adóztatható jövedelemre esik.

/i./ Amennyiben az Egyezmény bármely rendelkezése szerint valamely Egyiptomban illetőséggel bíró személy által élvezett jövedelem adómentes Egyiptomban, Egyiptom mindazonáltal a személynek a többi jövedelmére történő adómegállapításnál figyelembe veheti a kivett jövedelmet.

b/ A Magyar Köztársaságban:

/i/ Amennyiben a Magyar Köztársaságban illetőséggel bíró személy olyan jövedelmet élvez, amely az Egyezmény rendelkezései szerint Egyiptomban adóztatható, a Magyar Köztársaság az /ii/ és /iii/ alpontok rendelkezéseinek fenntartásával ezt a jövedelmet kiveti az adóztatás alól.

/ii/ Amennyiben a Magyar Köztársaságban illetőséggel bíró személy olyan jövedelmet élvez, amely a 10., 11.

és 12. cikk rendelkezései szerint Egyiptomban adózható, a Magyar Köztársaság levonja azt az összeget, amely megfelel az Egyiptomban fizetett adónak.

Az így levont összeg azonban nem haladhatja meg a levonás előtt megállapított adónak azt a részét, amely az Egyiptomból élvezett erre a jövedelelenre esik.

/iii/ Amennyiben az Egyezmény bármely rendelkezése szerint a Magyar Köztársaságban illetőséggel bíró személy által élvezett jövedelem a Magyar Köztársaságban adómentes, a Magyar Köztársaság mindazonáltal ennek a személynek a többi jövedelmére történő adómegállapításnál figyelembe veheti a kivett jövedelmet.

c/ A jövedelemadóból az egyik Szerződő Államban történő levonás céljaira a másik Szerződő Államban fizetett adó úgy tekintendő, mint amely magában foglalja azt az adót, amely egyébként a másik Szerződő Államban fizetendő, de amelyet ez a Szerződő Állam csökkentett vagy elengedett gazdasági fejlődésének elősegítése érdekében adókedvezményeket tartalmazó jogszabályai alapján.

V. FEJEZET

Különleges rendelkezések

24. cikk

Egyenlő elbánás

1. Az egyik Szerződő Állam állampolgárai a másik Szerződő Államban nem vethetők sem olyan adóztatás, sem pedig azzal összefüggő olyan kötelezettség alá, amely más vagy terheesebb, mint az az adóztatás és azzal összefüggő kötelezettség, amelynek e másik Állam állampolgárai azonos körülmények között alá vannak vagy alá lehetnek vetve.
2. Az egyik Szerződő Állam vállalkozásának a másik Szerződő Államban levő telephelyét ebben a másik Államban nem lehet kedvezőtlenebbül adóztatni, mint ennek a másik Államnak azonos tevékenységet folytató vállalkozásait.
3. E cikk rendelkezései nem értelmezendők úgy, mintha

- a/ az egyik Szerződő Államot arra köteleznék, hogy a másik Szerződő Államban illetőséggel bíró személyeknek személyi állapot vagy családi terhek alapján olyan egyéni levonásokat, adókedvezményeket és adómérsékléseket nyújtson, amelyeket a saját területén illetőséggel bíró személyeknek nyújt;
  - b/ azok érintenék az 1981. évi 157. számú törvény 4. cikke 9. bekezdésének és 120. cikke 4. bekezdésének Egyiptomban való alkalmazását, feltéve, hogy amennyiben az e cikkeken biztosított mentesség az egyik Szerződő Államon kívüli bármely Állam vagy terület állampolgárai számára elérhető, az ilyen mentességet a Magyar Köztársaság állampolgárai számára is elérhetővé kell tenni.
4. Az egyik Szerződő Állam vállalkozásai, amelyeknek tőkéje teljesen vagy részben, közvetlenül vagy közvetve a másik Szerződő Államban illetőséggel bíró egy vagy több személy tulajdonában vagy ellenőrzése alatt van, az először említett Államban nem vehetők sem olyan adóztatás, sem pedig azzal összefüggő olyan kötelezettség alá, amely terhesebb, mint az az adóztatás és azzal összefüggő kötelezettség, amelynek ennek az először említett Államnak más hasonló vállalkozásai alá vannak vagy alá lehetnek vetve.

5. Ebben a cikkben az "adóztatás" kifejezés az Egyezmény tárgyát képező adókat jelenti.

25. cikk

Egyeztető eljárás

1. Ha egy személy véleménye szerint az egyik Szerződő Állam vagy mindkét Szerződő Állam intézkedései rá-  
nézve olyan adóztatáshoz vezetnek vagy fognak vezet-  
ni, amely nem felel meg az Egyezmény rendelkezéseinek,  
ezeknek az Államoknak a belső jogszabályai szerinti  
jogorvoslattól függetlenül, ügyét előterjesztheti an-  
nak a Szerződő Államnak az illetékes hatóságához,  
amelyben illetőséggel bír, vagy, ha ügye a 24. cikk  
1. bekezdése alá tartozik, annak a Szerződő Államnak  
az illetékes hatóságához, amelynek állampolgára. Az  
ügyet arra az intézkedésre vonatkozó első értesítést  
követő három éven belül kell előterjeszteni, amely  
az egyezmény rendelkezéseinek meg nem felelő adózás-  
hoz vezetett.
2. Ha az illetékes hatóság a kifogást jogosnak találja  
és maga nincs abban a helyzetben, hogy kielégítő  
megoldást találjon, törekedni fog az ügyet a másik

Szerződő Állam illetékes hatóságával egyetértésben úgy rendezni, hogy az egyezménynek meg nem felelő adóztatás elkerülhető legyen. Az így létrejött megállapodást alkalmazni kell, bármilyen határidőket irnak is elő a Szerződő Államok belső jogszabályai.

3. A Szerződő Államok illetékes hatóságai törekedni fognak arra, hogy a nehézségeket vagy kétségeket, amelyek az Egyezmény értelmezésénél vagy alkalmazásánál felmerülnek, egymással egyetértésben eloszlassák. Tanácskozhatnak arról is, hogy miként lehet a kettős adóztatást elkerülni olyan esetekben, amelyeket az Egyezmény nem tartalmaz.
  
4. Az egyik Szerződő Állam, a belső jogszabályaiban előírányzott határidő lejáratát után, és, mindenképpen öt évvel annak az adózási időszaknak a végétől számítva, amelyben a vonatkozó jövedelem keletkezett, nem növelheti egyik Szerződő Államban illetőséggel bíró személynek az adóalapját sem azáltal, hogy abba olyan jövedelmet is beleért, amelyet a másik Szerződő Államban már megadóztattak. Ez a bekezdés nem alkalmazandó csalás, szándékos mulasztás vagy gondatlanság esetében.



5. A Szerződő Államok illetékes hatóságai az előző bekezdések értelmében létrehozandó egyetértés elérése céljából egymással közvetlenül érintkezhetnek. Amennyiben szóbeli véleménycsere az egyetértés elérése érdekében célszerűnek látszik, úgy az ilyen véleménycsere lefolytatható olyan bizottságban, amely a Szerződő Államok illetékes hatóságainak képviselőiből áll.

26. cikk

Tájékoztatáscsere

1. A Szerződő Államok illetékes hatóságai ki fogják cserélni az Egyezmény rendelkezései vagy a Szerződő Államoknak az Egyezményben érintett adókra vonatkozó belső jogszabályai végrehajtásához szükséges tájékoztatásokat, amennyiben az általuk előírányzott adózás nem ellentétes az Egyezménnyel, különösképpen a csalás megakadályozása vagy az ilyen adók kijátszása területén. A kölcsönös tájékoztatást az 1. cikk nem korlátozza. A Szerződő Államnak a kapott tájékoztatást titokban kell tartania, ugyanúgy, mint az ennek az Államnak belső jogszabályai alapján kapott tájékoztatásokat. Mindazonáltal, ha a tájékoztatást a közlő Állam-

ban eredetileg titoknak tekintik, azt csak olyan személyeknek vagy hatóságoknak (beleértve a bíróságokat és az államigazgatási szerveket) lehet hozzáférhetővé tenni, amelyek az Egyezmény tárgyát képező adók kivetésével vagy beszedésével, ezen adók érvényesítésével és az azokra vonatkozó perléssel, vagy az ezekkel az adókkal kapcsolatos jogorvoslatra vonatkozó határozatokkal foglalkoznak. Ezek a személyek vagy hatóságok csak ilyen célokra használhatják fel a tájékoztatásokat, de bírósági tárgyalásokon vagy bírósági határozatokban a tájékoztatásokat hozzáférhetővé tehetik.

2. Az 1. bekezdés rendelkezései semmi esetre sem értelmezhetők úgy, mintha azok az egyik Szerződő Államot köteleznék:

- a/ olyan államigazgatási intézkedések hozatalára, amelyek ennek vagy a másik Szerződő Államnak a jogszabályaitól és államigazgatási gyakorlatától eltérnek;
- b/ olyan tájékoztatás adására, amely az egyik vagy a másik Szerződő Államnak a jogszabályai szerint vagy rendes államigazgatási gyakorlatában nem szerezhető be;
- c/ olyan tájékoztatás nyújtására, amely szakmai,

üzleti, ipari, kereskedelmi vagy foglalkozási titkot vagy üzleti eljárást tárna fel, vagy amelynek nyilvánosságra hozatala ellentmondana a közrendnek (ordre public).

27. cikk

Diplomaták és konzuli tisztviselők

Az Egyezmény nem érinti a diplomaták vagy konzuli tisztviselők adózási kiváltságait, amelyek a nemzetközi jog általános szabályai szerint vagy külön egyezmények rendelkezései alapján őket megilletik.

VI. FEJEZET

Zárórendelkezések

28. cikk

Hatálybalépés

1. A Szerződő Államok értesítik egymást arról, hogy az Egyezmény hatálybalépéséhez szükséges alkotmányos követelményeknek eleget tettek.

2. Az Egyezmény az 1. bekezdésben említett értesítések közül a későbbinek a kelte után 60 nappal lép hatályba és rendelkezései alkalmazandók:
- a/ a forrásnál levont adók tekintetében azt az évet követő naptári év január első napján vagy az után és a következő években keletkezett jövedelemre, amelyben az e cikk 1. bekezdésében említett értesítések közül a későbbit megküldték;
  - b/ az egyéb adók tekintetében az e cikk 1. bekezdésében említett értesítések közül a későbbi értesítés megküldése évének január első napja után végződő adózási időszakokra.

29. cikk

Felmondás

Az Egyezmény addig marad hatályban, ameddig az egyik Szerződő Fél azt fel nem mondja. Az Egyezményt bármelyik Szerződő Fél felmondhatja diplomáciai úton úgy, hogy a felmondásról értesítést ad legalább hat hónappal bármely naptári év vége előtt, amely az Egyezmény hatálybalépésének keltétől számított ötéves időszak után következik. Ebben az esetben az Egyezmény hatályát veszti:

a/ a forrásnál levont adók tekintetében a felmondásról szóló értesítés átadásának évét követő naptári évben és a következő években keletkezett jövedelemre;

b/ az egyéb adók tekintetében a felmondásról szóló értesítés átadásának évét követő év január első napján vagy az után kezdődő adózási időszakokra.

ENNEK HITELELŐL a kellő felhatalmazással rendelkező alulírottak az Egyezményt aláírták.

KÉSZÜLT Kairóban, 1991. november 5. napján, két eredeti példányban magyar, arab és angol nyelven, mindegyik szöveg egyaránt hiteles. A magyar és az arab szöveg eltérő értelmezése esetén az angol szöveg irányadó.

A Magyar Köztársaság  
Kormányának nevében

Az Egyiptomi Arab Köztársaság  
Kormányának nevében

J E G Y Z Ó K Ö N Y V

A kettős adóztatás elkerülésére a jövedelemadók területén a Magyar Köztársaság Kormánya és az Egyiptomi Arab Köztársaság Kormánya közötti Egyezmény mai napon történt aláírásával egyidejűleg alulirottak megállapodtak a következő rendelkezésekben, amelyek az Egyezmény szerves részét képezik:

A 24. cikk 3. bekezdés b/ pontja vonatkozásában a hivatkozott egyiptomi törvény a következőképpen hangzik:

"1981. évi 157. számú törvény 4. cikk 9. bekezdése  
Mentesítendőek az adó alól a következők:

/9/ Az olyan külföldi ingó értékekből származó nyereség, kamat és egyéb, amelyeket az egyiptomi biztosító és viszontbiztosító társaságoknak külföldön letétbe kell helyezniük és továbbra is letétbe helyeznek külföldi jogszabályok vagy viszontbiztosítási egyezmények értelmében azzal a céllal, hogy a biztosítási vagy viszontbiztosítási Ügyleteikkel kapcsolatos eszközkihelyezésekkel vagy bármely más fizetési kötelezettségükkel arányos biztosítékot képezzenek.

Ez a mentesség nem alkalmazandó abban az esetben, ha bebizonyosodik, hogy a külföldi ingó értékek külföldön letétbe vannak helyezve, és a mentesség akkor sem alkalmazandó, ha a letétbehelyezési kötelezettséget megszüntetik.

A fenti rendelkezések olyan országokban működő biztosító társaságokra alkalmazandók, amelyekben azok jogszabályai nem írják elő, hogy az ilyen társaságok biztosítéku pénzeszközöket, számlatartalékot vagy egyéb tartalékot helyezzenek letétbe és tartsanak letétben ezekre a célokra, feltéve, hogy a biztosítéku letétbe helyezett pénzeszközöket vagy a váratlan események vagy kockázatok fedezésére szolgáló számlatartalékot vagy egyéb tartalékot a pénzügyminiszternek a gazdasági miniszterrel való meg egyezés után hozott határozata előírja.

120. cikk 4. bekezdés

Mentesítendőek az adó alól a következők:

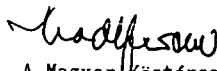
Az olyan egyiptomi részvénytársaságok által minden pénzügyi évben felosztott nyereség, amely társaságok célja az, hogy tőkéjüket különböző részvényekbe és kötvényekbe fektessék, olyan mértékben, amilyenben jövedelmet élveznek ezekből az értékpapírokból az említett, ugyanazon pénzügyi évben, az alábbi két feltétel teljesítése esetén.

- a/ Az ilyen jövedelmek után a tételes adót meg kell fizetni vagy azok adómentesek.
- b/ A társasági tőkének -- beleértve a tartalékokat és a felhalmozott számlaösszegeket és a megkötött kölcsönüzleteket -- legalább 90 százalékát kell értékpapírokba fektetni."

E rendelkezések módosítása esetén az illetékes hatóságok tanácskoznak egymással és megállapodnak az alkalmazásra vonatkozólag.

ENNEK HITELESÜL a kellő felhatalmazással rendelkező alulírottak a Jegyzőkönyvet aláírták.

KÉSZÜLT Kairóban, 1994. november 5. napján, két eredeti példányban magyar, arab és angol nyelven, mindegyik szöveg egyaránt hiteles. A magyar és az arab szöveg eltérő értelmezése esetén az angol szöveg irányadó.

  
A Magyar Köztársaság  
Kormánya nevében

  
Az Egyiptomi Arab Köztársaság  
Kormánya nevében



[TRANSLATION - TRADUCTION]

CONVENTION ENTRE LE GOUVERNEMENT DE RÉPUBLIQUE DE HONGRIE ET LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE ARABE D'ÉGYPTE POUR ÉVITER LA DOUBLE IMPOSITION EN MATIÈRE D'IMPÔT SUR LE REVENU

Le Gouvernement de République de Hongrie et le Gouvernement de la République arabe d'Égypte,

Désireux de conclure une Convention pour éviter la double imposition en matière d'impôts sur le revenu et

Désireux de développer et de faciliter leur relation économique

Sont convenus de ce qui suit :

CHAPITRE I. PORTÉE DE LA CONVENTION

*Article 1. Personnes visées*

Cette Convention s'applique aux personnes qui sont des résidents de l'un ou des deux États contractants.

*Article 2. Impôts visés*

1. Cette Convention s'applique aux impôts sur le revenu imposés dans chaque État contractant, de ses subdivisions politiques ou de ses collectivités locales quel que soit le système de perception.

2. Sont considérés comme impôts sur le revenu, tous les montants imposés sur le revenu global ou sur les éléments du revenu y compris les gains provenant de l'aliénation des biens mobiliers et immobiliers, les impôts sur le montant global des traitements et salaires payés par les entreprises.

3. Les impôts actuels auxquels s'applique la présente Convention sont notamment :

a) Dans le cas de la République arabe d'Égypte :

i) L'impôt sur le revenu dérivant de la propriété immobilière (y compris l'impôt foncier, l'impôt sur la construction et l'impôt Ghaffir);

ii) L'impôt sur le revenu des valeurs mobilières;

iii) L'impôt sur les profits industriels et commerciaux;

iv) L'impôt sur les émoluments et les salaires (rémunération et rentes);

v) L'impôt sur le profit des professions libérales et sur toutes les professions non commerciales;

vi) L'impôt sur le revenu général;

vii) L'impôt sur les bénéfices des sociétés;

b) Dans le cas de la République hongroise :

- i) L'impôt sur le revenu,
- ii) L'impôt sur les bénéfices.

4. La Convention s'applique aussi aux impôts de nature identique ou analogue qui seraient établis après la date de la signature de la Convention et qui s'ajouteraient aux impôts actuels ou qui les remplaceraient. Les autorités compétentes des États contractants se communiquent les modifications significatives apportées à leurs législations fiscales respectives.

## CHAPITRE II. DÉFINITIONS

### *Article 3. Définitions générales*

1. Au sens du présent Convention, à moins que le contexte n'exige une interprétation différente :

a) Le terme "Égypte" signifie la République arabe d'Égypte et lorsqu'il est utilisé dans le sens géographique, le terme "Égypte" inclut :

- i) Les mers territoriales et,
- ii) Le fond marin et le sous-sol des régions sous-marines adjacentes à la côte et au-delà de la mer territoriale sur lesquels l'Égypte exerce ses droits souverains et sa juridiction conformément au droit international, en vue de l'exploration ou de l'exploitation des ressources naturelles de cette région mais uniquement dans la mesure où la personne, la propriété ou l'activité auxquelles s'applique la Convention sont liées à l'exploration ou à l'exploitation;

b) Le terme "République de Hongrie" lorsqu'il est utilisé dans le sens géographique signifie le territoire de la République de Hongrie;

c) Les termes "un État contractant" et "l'autre État contractant" signifient l'Égypte ou la République de Hongrie, tel qu'exigé par le contexte.

d) Le terme "personne" comprend les personnes physiques, les sociétés et tous autres groupements de personnes.

e) Le terme "société" désigne toute personne morale ou toute entité qui est considérée comme une personne morale aux fins d'imposition;

f) Les expressions "entreprise d'un État contractant" et "entreprise de l'autre État contractant" désignent respectivement une entreprise exploitée par un résident d'un État contractant et une entreprise exploitée par un résident de l'autre État contractant;

g) L'expression "impôt" signifie impôt égyptien ou hongrois, tel qu'exigé par le contexte.

h) L'expression "trafic international" désigne tout transport effectué par un navire ou un aéronef exploité par un résident d'un État contractant, sauf lorsque le navire ou l'aéronef n'est exploité qu'entre des points situés dans l'autre État contractant;

i) L'expression "autorité compétente" désigne :

i) Pour la République arabe d'Égypte : le Ministre des finances ou son représentant autorisé;

ii) Pour la République de Hongrie, le Ministre des finances ou son représentant autorisé;

j) Le terme "ressortissant" signifie :

i) Tout individu possédant la nationalité d'un État contractant;

ii) Toute personne juridique, partenariat ou association dont le statut est déterminé par la législation en vigueur dans l'État contractant.

2. Pour l'application de la Convention par un État contractant, toute expression qui n'y est pas définie a le sens que lui attribue le droit de cet État concernant les impôts auxquels s'applique la Convention à moins que le contexte n'exige une interprétation différente.

#### *Article 4. Résident*

1. Au sens de la présente Convention, l'expression "résident d'un État contractant" désigne toute personne qui, en vertu de la législation de cet État, est assujettie à l'impôt dans cet État en raison de son domicile, de sa résidence, de son siège de direction, ou de tout autre critère similaire.

2. Lorsque, selon les dispositions du paragraphe 1, une personne physique est un résident des deux États contractants, sa situation est déterminée de la manière suivante :

a) Cette personne est considérée comme un résident de l'État où elle dispose d'un foyer d'habitation permanent; si elle dispose d'un foyer d'habitation permanent dans les deux États, elle est considérée comme un résident de l'État avec lequel ses liens personnels et économiques sont les plus étroits (centre des intérêts vitaux);

b) Si l'État où cette personne a le centre de ses intérêts vitaux ne peut pas être déterminé, ou si elle ne dispose d'un foyer d'habitation permanent dans aucun des États, elle est considérée comme un résident de l'État où elle séjourne de façon habituelle;

c) Si cette personne séjourne de façon habituelle dans les deux États ou si elle ne séjourne de façon habituelle dans aucun d'eux, elle est considérée comme un résident de l'État dont elle possède la nationalité;

d) Si cette personne possède la nationalité des deux États ou si elle ne possède la nationalité d'aucun d'eux, les autorités compétentes des États contractants tranchent la question d'un commun accord.

3. Lorsque selon les dispositions du paragraphe 1 du présent article, une personne autre qu'une personne physique est un résident des deux États contractants, elle est considérée comme un résident de l'État où son siège de direction effective est situé.

#### *Article 5. Établissement stable*

1. Au sens de la présente Convention, l'expression "établissement stable" désigne une installation fixe d'affaires par l'intermédiaire de laquelle une personne exerce tout ou partie de son activité.

2. L'expression "établissement stable" comprend notamment :

a) Un siège de direction;

- b) Une succursale;
- c) Des locaux utilisés comme point de vente dans endroit fixe;
- d) Un bureau;
- e) Une usine;
- f) Un atelier;
- g) Une mine, un puits de pétrole ou de gaz, une carrière ou tout autre lieu d'extraction de ressources naturelles;
- h) Une ferme ou une plantation.

3. L'expression "établissement stable" englobe également:

a) Un chantier de construction ou de montage ou des activités de surveillance s'y exerçant mais seulement lorsque ce chantier ou ces activités ont une durée supérieure à six mois;

b) La fourniture de services, y compris les services de consultants, par une entreprise agissant par l'intermédiaire de salariés ou d'autre personnel engagé par l'entreprise à cette fin, mais seulement lorsque des activités de cette nature se poursuivent pour le même projet ou pour un projet connexe sur le territoire du pays pendant une ou des périodes représentant un total de plus de six mois dans les limites d'une période quelconque de 12 mois.

4. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, les activités suivantes d'un résident d'un État contractant ne seront pas considérées comme relevant d'un établissement stable dans un autre État contractant si :

a) Il est fait usage d'installations aux seules fins de stockage, exposition ou livraison de marchandises appartenant à l'entreprise ou la livraison occasionnelle de marchandises sans aucun profit;

b) Des marchandises appartenant à l'entreprise sont entreposées aux seules fins de stockage, d'exposition ou de livraison ou livraison occasionnelle de marchandise sans aucun profit;

c) Des marchandises appartenant à l'entreprise sont entreposées aux seules fins de transformation par une autre entreprise;

d) Une installation fixe d'affaires est utilisée aux seules fins d'acheter des marchandises ou de réunir des informations pour l'entreprise;

e) Une installation fixe d'affaires est utilisée aux seules fins d'exercer pour l'entreprise toute autre activité de caractère préparatoire ou auxiliaire.

f) Une installation fixe d'affaires est utilisée uniquement pour l'exercice combiné des activités mentionnées aux alinéas a) à e), à condition que les activités déployées dans l'installation fixe d'affaires résultant de cette combinaison sont de caractère préparatoire ou auxiliaire.

5. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1 et 2, lorsqu'une personne -- autre qu'un agent jouissant d'un statut indépendant auquel s'applique le paragraphe 7 -- agit dans un État contractant pour une entreprise d'un autre État contractant, cette entreprise est considérée comme ayant un établissement stable dans le premier État contractant pour toutes activités que cette personne exerce pour elle si ladite personne :

a) Dispose dans cet État du pouvoir qu'elle y exerce habituellement, de conclure des contrats au nom de l'entreprise, à moins que les activités de cette personne ne soient limitées à celles qui sont énumérées au paragraphe 4 et si exercées dans une installation fixe d'affaires, ne feraient pas de cette installation fixe d'affaires un établissement stable au sens dudit paragraphe; ou

b) Ne disposant pas de ce pouvoir, elle conserve habituellement dans le premier État un stock de marchandises sur lequel elle prélève régulièrement des marchandises aux fins de livraison pour le compte de l'entreprise.

6. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, une entreprise d'assurance d'un État contractant est considérée, sauf en matière de réassurance, comme ayant un établissement stable dans l'autre État si elle perçoit des primes sur le territoire de cet État ou assure des risques qui y sont encourus, par l'intermédiaire d'une personne autre qu'un agent jouissant d'un statut indépendant auquel s'applique le paragraphe 7.

7. Une entreprise d'un État contractant n'est pas réputée avoir un établissement stable dans l'autre État contractant du seul fait qu'elle exerce son activité dans cet autre État par l'entremise d'un courtier, d'un commissionnaire général ou de tout autre intermédiaire jouissant d'un statut indépendant, si ces personnes agissent dans le cadre ordinaire de leur activité. Toutefois, lorsque les activités d'un tel agent sont exercées exclusivement ou presque exclusivement pour le compte de cette entreprise, il n'est pas considéré comme un agent indépendant au sens du présent paragraphe.

8. Le fait qu'une société qui est un résident d'un État contractant contrôle ou est contrôlée par une société qui est un résident de l'autre État contractant ou qui y exerce son activité (que ce soit par l'intermédiaire d'un établissement stable ou non) ne suffit pas en lui-même à faire de l'une quelconque de ces sociétés un établissement stable de l'autre.

### CHAPITRE III. IMPOSITION DU REVENU

#### *Article 6. Revenus immobiliers*

1. Les revenus qu'un résident d'un État contractant tire de biens immobiliers (y compris les revenus des exploitations agricoles ou forestières) situés dans l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. L'expression "biens immobiliers" a le sens qui lui attribue le droit de l'État contractant où les biens considérés sont situés. L'expression comprend en tout cas les accessoires, le cheptel mort ou vif et l'équipement utilisé pour des exploitations agricoles et forestières, les droits auxquels s'appliquent les dispositions du droit privé concernant la propriété foncière, l'usufruit des biens immobiliers et les droits à des paiements variables ou fixes pour l'exploitation ou la concession de l'exploitation de gisements minéraux, sources et autres ressources naturelles; les navires, bateaux et aéronefs ne sont pas considérés comme des biens immobiliers.

3. Les dispositions du paragraphe I du présent article s'appliquent également aux revenus provenant de l'exploitation directe, de la location ou de l'affermage, ainsi que de tout autre forme d'exploitation de biens immobiliers.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 3 s'appliquent également aux revenus provenant des biens immobiliers d'une entreprise ainsi qu'aux revenus des biens immobiliers servant à l'exercice d'une profession indépendante.

*Article 7. Bénéfices des entreprises*

1. Les bénéfices d'une personne d'un État contractant ne sont imposables que dans cet État, à moins que la personne n'exerce son activité dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé. Si la personne exerce son activité d'une telle façon, les bénéfices de l'entreprise sont imposables dans l'autre État, mais uniquement dans la mesure où ils sont imputables audit établissement stable.

2. Sous réserve des dispositions du paragraphe 3, lorsqu'une personne d'un État contractant exerce son activité dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, il doit être attribué, dans chaque État contractant, à cet établissement stable, les bénéfices qu'il aurait pu réaliser s'il s'agissait d'une entreprise distincte et séparée exerçant des activités identiques ou analogues dans des conditions identiques ou analogues et traitant en toute indépendance avec l'entreprise dont il constitue un établissement stable.

3. Pour déterminer les bénéfices d'un établissement stable, sont admises en déduction les dépenses exposées aux fins poursuivies par cet établissement stable, y compris les dépenses de direction et les frais généraux d'administration ainsi exposés, soit dans l'État où est situé cet établissement stable, soit ailleurs. Toutefois aucune déduction n'est admise pour les sommes qui seraient, le cas échéant, versées (à d'autres titres que le remboursement des frais encourus) par l'établissement stable au siège central de l'entreprise ou à l'un quelconque de ses bureaux, comme redevances, honoraires ou autres paiements similaires, pour l'usage des brevets ou d'autres droits, ou comme commission, pour des services rendus ou pour une activité de direction ou, sauf dans le cas d'une entreprise bancaire, comme intérêts sur des sommes prêtées à l'établissement stable. De même, il n'est pas tenu compte dans le calcul des bénéfices d'un établissement stable, des sommes (autre que le remboursement des frais encourus) portées par l'établissement stable au débit du siège central de l'entreprise ou de l'un quelconque de ses autres bureaux, comme redevances, honoraires ou autres paiements similaires, pour l'usage des brevets ou d'autres droits, ou comme commission pour des services précis rendus ou pour une activité de direction ou, sauf dans le cas d'une entreprise bancaire, comme intérêts sur des sommes prêtées au siège central de l'entreprise ou à l'un quelconque de ses autres bureaux.

4. Dans la mesure où il est d'usage dans un État contractant de déterminer les bénéfices à attribuer à un établissement stable sur la base d'une répartition de la totalité des bénéfices d'une entreprise entre ses diverscs composantes, rien dans le paragraphe 2 du présent article n'empêche l'État contractant intéressé de déterminer les bénéfices assujettis à l'impôt en fonction d'une telle répartition selon l'usage; toutefois la méthode de répartition adoptée doit permettre d'obtenir un résultat conforme aux principes énoncés dans le présent article.

5. Aucun bénéfice ne devra être imputé à un établissement stable du fait qu'il a simplement acheté des marchandises pour l'entreprise.

6. Aux fins des paragraphes précédents du présent article, les bénéfices à imputer à un établissement stable sont déterminés chaque année selon la même méthode, à moins qu'il n'existe des motifs valables et suffisants de procéder autrement.

7. Lorsque les bénéfices comprennent des éléments de revenu traités séparément dans d'autres articles de la présente Convention, les dispositions desdits articles ne sont pas affectées par les dispositions du présent article.

#### *Article 8. Revenus du transport international*

1. Les bénéfices provenant de l'exploitation, en trafic international de navires ou d'aéronefs, ne sont imposables que dans l'État contractant où est situé le siège de direction et de décision effectives de l'entreprise.

2. Si le siège de direction et de décision effectives d'une entreprise de navigation est à bord d'un navire, ce siège est considéré comme situé dans l'État contractant dont l'exploitant du navire est un résident.

3. Les dispositions du paragraphe 1 s'appliquent aux bénéfices provenant de la participation à un pool, à une exploitation en commun ou à un organisme international d'exploitation.

#### *Article 9. Entreprises associées*

1. Lorsque :

a) Une entreprise d'un État contractant participe directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une personne de l'autre État contractant, ou que

b) Les mêmes personnes participent directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise d'un État contractant et d'une entreprise de l'autre État contractant, et que, dans l'un et l'autre cas, les deux personnes sont, dans leurs relations commerciales ou financières, liées par des conditions convenues ou imposées qui diffèrent de celles qui seraient convenues entre des entreprises indépendantes, les bénéfices qui, sans ces conditions auraient été réalisés par l'une des personnes mais n'ont pu l'être en fait à cause de ces conditions, peuvent être inclus dans les bénéfices de cette personne et imposés en conséquence.

2. Lorsqu'un État contractant inclut dans les bénéfices d'une entreprise de cet État et impose en conséquence des bénéfices sur lesquels une entreprise de l'autre État contractant a été imposé dans cet autre État et que les bénéfices ainsi inclus sont des bénéfices qui auraient été réalisés par l'entreprise du premier État si les conditions convenues entre les deux entreprises avaient été celles qui auraient été convenues entre des entreprises indépendantes, l'autre État doit procéder à un ajustement approprié du montant de l'impôt qui a été perçu sur ces bénéfices. Pour déterminer cet ajustement, il est tenu compte des autres dispositions de la présente Convention et, si c'est nécessaire, les autorités compétentes des États contractants se consultent.

*Article 10. Dividendes*

1. Les dividendes qui sont payés par une société qui est résidente d'un État contractant et dont est bénéficiaire un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Toutefois, ces dividendes sont aussi imposables dans l'État contractant dont la société qui paie les dividendes est un résident, et selon la législation de cet État, mais si la personne qui reçoit les dividendes en est le bénéficiaire effectif, l'impôt ainsi établi ne peut excéder :

a) Dans le cas de l'Égypte:

(i) 15 p. 100 du montant brut des dividendes;

(ii) Nonobstant les dispositions de l'alinéa a) i) du présent paragraphe, les dividendes payés par une société qui est un résident de l'Égypte à une personne qui est un résident de la République de Hongrie peuvent être soumis en Égypte à l'impôt sur le revenu global perçu sur le revenu total net. Néanmoins, l'impôt sur le revenu global qui est imposé ne peut en aucun cas dépasser une moyenne de 20 p. 100 des dividendes nets payés à cette personne.

b) Dans le cas de la République de Hongrie :

(i) 15 p. 100 du montant brut des dividendes lorsque le bénéficiaire effectif est une société (autre qu'une société de personnes) qui détient directement au moins 25 p. 1000 du capital de la société qui paie les dividendes;

(ii) 20 p. 100 du montant brut des dividendes dans tous les autres cas.

Le présent paragraphe est sans effet sur l'imposition de la société au titre des bénéfices qui donnent lieu au paiement des dividendes.

3. Le terme "dividendes" employé dans le présent article désigne les revenus provenant d'actions, actions ou droits de jouissance, parts de mine, parts de fondateurs ou autres parts bénéficiaires à l'exception des créances, ainsi que les revenus d'autres parts sociales soumis au même régime fiscal que les revenus d'actions par la législation de l'État dont la société distributrice est un résident.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 du présent article ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des dividendes, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant dont la société paie les dividendes est un résident, soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui est situé, et que la participation génératrice des dividendes s'y rattache effectivement. Dans ces cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14, suivant le cas, sont applicables.

5. Lorsqu'une société qui est un résident d'un État contractant tire des bénéfices ou des revenus de l'autre État contractant, cet autre État ne peut percevoir aucun impôt sur les dividendes payés par la société, sauf dans la mesure où ces dividendes sont payés à un résident de cet autre État ou dans la mesure où la participation génératrice des dividendes se rattache effectivement à un établissement stable ou à une base fixe situés dans cet autre État, ni prélever aucun impôt, au titre de l'imposition des bénéfices non distribués, sur les bénéfices non distribués de la société, même si les dividendes payés ou les bénéfices non



distribués consistent en tout ou en partie en bénéfices ou revenus provenant de cet autre État.

*Article 11. Intérêts*

1. Les intérêts provenant d'un État contractant et payés à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Toutefois, ces intérêts sont aussi imposables dans l'État contractant d'où ils proviennent et selon la législation de cet État; mais si la personne qui perçoit les intérêts en est le bénéficiaire effectif, l'impôt ainsi établi ne peut excéder 15 p. 100 du montant brut des intérêts;

3.a) Nonobstant les dispositions du paragraphe 2, les intérêts provenant d'un État contractant et payés par le Gouvernement de cet État, par la Banque centrale ou par les autorités locales ou par toute autre institution financière relevant de leur contrôle, au Gouvernement de l'autre État, à la Banque centrale, aux autorités locales ou à toute autre institution financière relevant de leur contrôle sont exonérés d'impôts dans l'État contractant d'où proviennent ces intérêts.

b) Les intérêts provenant d'un État contractant et qui sont payés au Gouvernement de cet État, à la Banque centrale, aux autorités locales ou à toute autre institution financière qu'ils contrôlent ou qui sont payés pour des prêts qu'ils ont garantis et qui ne relèvent pas de l'alinéa a), sont exemptés d'impôts dans l'État contractant d'où proviennent ces intérêts à condition que le prêt pour lequel les intérêts sont payés a été au préalable garanti par l'État contractant ou un intermédiaire.

4. Le terme "intérêts" tel qu'il est utilisé dans le présent article, s'entend des revenus de créances de toute nature assorties ou non de garanties hypothécaires ou d'une clause de participation aux bénéfices du débiteur et notamment des revenus de fonds publics et des obligations d'emprunts, y compris des primes et des lots attachés à ces titres.

5. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 du présent article ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des intérêts, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant d'où proviennent les intérêts, une activité commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable situé dans cet autre État, soit une profession indépendante à partir d'une base fixe qui y est située et que la créance génératrice des intérêts se rattache effectivement à l'établissement stable ou à la base fixe en question. Les dispositions applicables en pareil cas sont celles de l'article 7 ou de l'article 14 suivant le cas.

6. Les intérêts sont considérés comme provenant d'un État contractant lorsque le débiteur est cet État lui-même, une subdivision politique ou administrative, une collectivité locale ou un résident de cet État. Toutefois, lorsque le débiteur des intérêts, qu'il soit ou non un résident d'un État contractant, a dans un État contractant un établissement stable ou une base fixe en relation avec laquelle a été contractée la dette qui est à l'origine du paiement des intérêts, et qui supporte la charge de ces intérêts, ces derniers sont considérés comme provenant de l'État où l'établissement stable ou la base fixe sont situés.

7. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif des intérêts ou que l'un et l'autre entretiennent avec de tierces personnes, le montant des intérêts payés, compte tenu de la créance pour laquelle ils sont payés, excède celui dont

seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des paiements reste imposable selon la législation de chaque État contractant, compte tenu des autres dispositions de la présente Convention.

#### *Article 12. Redevances*

1. Les redevances provenant d'un État contractant et payées à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Toutefois, ces redevances sont aussi imposables dans l'État contractant d'où elles proviennent et selon la législation de cet État; mais si la personne qui reçoit les redevances en est le bénéficiaire effectif, l'impôt ainsi établi ne peut excéder 15 p. 100 du montant brut des redevances.

3. Le terme "redevances" employé dans le présent article désigne les rémunérations de toute nature payées pour l'usage ou la concession de l'usage d'un droit d'auteur sur une oeuvre littéraire, artistique ou scientifique, y compris les films cinématographiques ou les films ou bandes utilisés pour les émissions radiophoniques et télévisées, d'un brevet, d'une marque de fabrique ou de commerce, d'un dessin ou d'un modèle, d'un plan, d'un programme d'ordinateur, d'une formule ou d'un procédé secrets, ou pour des informations ayant trait à une expérience acquise dans le domaine industriel, commercial ou scientifique.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne s'appliquent pas si le bénéficiaire effectif des redevances, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant d'où proviennent les redevances, une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable situé dans cet autre État, ou exerce une profession indépendante au moyen d'une base fixe située dans cet autre État, et que le droit ou le bien pour lequel sont payées ces redevances est effectivement lié audit établissement stable ou à ladite base fixe. En pareils cas, les dispositions applicables sont soit celles de l'article 7, soit celles de l'article 14.

5. Les redevances sont considérées comme provenant d'un État contractant lorsque le débiteur est cet État lui-même, une subdivision politique ou administrative, une collectivité locale ou un résident de cet État. Toutefois, lorsque le débiteur des redevances, qu'il soit ou non un résident d'un État contractant, a dans un État contractant un établissement stable ou une base fixe en relation avec lesquels a été contractée l'obligation de paiement des redevances et qui supportent la charge de ces redevances, celles-ci sont considérées comme provenant de l'État où l'établissement stable ou la base fixe sont situés.

6. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif des redevances ou que l'un et l'autre entretiennent avec de tierces personnes, le montant des redevances payées, compte tenu de la prestation pour laquelle elles sont payées, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de telles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. En pareils cas, la partie excédentaire reste imposable selon la législation de chaque État contractant, compte tenu des autres dispositions de la présente Convention.

*Article 13. Gains en capital*

1. Les gains qu'un résident d'un État contractant tire de l'aliénation de biens immobiliers définis à l'article 6 de la présente Convention et situés dans l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État contractant.

2. Les gains provenant de l'aliénation de biens mobiliers qui font partie de l'actif d'un établissement stable qu'une entreprise d'un État contractant a dans l'autre État contractant, ou de biens mobiliers qui appartiennent à une base fixe dont un résident de l'État contractant dispose dans l'autre État contractant pour l'exercice d'une profession indépendante y compris de tels gains provenant de l'aliénation de cet établissement stable (seul ou avec l'ensemble de l'entreprise) ou de cette base fixe, sont imposables dans cet autre État.

3. Les gains provenant de l'aliénation de navires ou d'aéronefs exploités en trafic international, ou de biens mobiliers affectés à l'exploitation de ces navires ou aéronefs, ne sont imposables que dans l'État contractant dont l'entreprise est un résident.

4. Les gains provenant de l'aliénation des actions en capital d'une société dont les biens consistent à titre principal, directement ou indirectement, en biens immobiliers situés dans un État contractant peuvent être imposés par cet État.

5. Les gains provenant de l'aliénation de tous biens autres que ceux visés aux paragraphes précédents peuvent être imposés dans l'État contractant d'où provient le revenu.

*Article 14. Professions indépendantes*

1. Les revenus qu'un résident d'un État contractant tire d'une profession libérale ou d'autres activités indépendantes ne sont imposables que dans cet État contractant; toutefois, ces revenus sont aussi imposables dans l'autre État dans les cas suivants :

a) Si ce résident dispose de façon habituelle dans l'autre État contractant d'une base fixe pour l'exercice de ses activités, en ce cas, seule la fraction de revenus qui est imputable à ladite base fixe est imposable dans l'autre État contractant;

b) Si son séjour dans l'autre État contractant s'étend sur une période ou des périodes d'une durée totale égale ou supérieure à 120 jours pendant l'année fiscale considérée; en ce cas, seule la fraction des revenus qui est tirée des activités exercées dans cet autre État est imposable dans cet autre État.

2. L'expression "profession libérale" comprend notamment les activités indépendantes d'ordre scientifique, littéraire, artistique, éducatif ou pédagogique, ainsi que les activités indépendantes des médecins, avocats, ingénieurs, architectes, dentistes et comptables.

*Article 15. Professions dépendantes*

1. Sous réserve des dispositions des articles 16, 18 et 19, les salaires, traitements et autres rémunérations similaires qu'un résident de l'un des États contractants perçoit au titre d'un emploi salarié ne sont imposables que dans cet État contractant, à moins que l'emploi ne soit exercé dans l'autre État contractant. En ce cas, les rémunérations perçues à ce titre peuvent être imposées dans cet autre État contractant.

2. Nonobstant les dispositions du paragraphe 1 du présent article, les rémunérations qu'un résident de l'un des États contractants reçoit au titre d'un emploi salarié exercé dans l'autre État contractant ne sont imposables que dans le premier État si les conditions suivantes sont remplies:

a) Le bénéficiaire ne séjourne dans l'autre État que pendant une ou des périodes n'excédant pas au total 183 jours au cours de l'année civile considérée;

b) Les rémunérations sont payées par un employeur ou au nom d'un employeur qui n'est pas un résident de cet autre État, et

c) La charge des rémunérations n'est pas supportée par un établissement stable ou une base fixe de l'employeur dans l'autre État.

3. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, les rémunérations perçues au titre d'un emploi exercé à bord d'un navire ou d'un aéronef exploité en trafic international, par une entreprise d'un État contractant ne sont imposables que dans l'État contractant où est située la gestion réelle de cette entreprise.

#### *Article 16. Tantièmes et rémunérations du personnel de direction de haut niveau*

1. Les tantièmes et autres rétributions similaires qu'un résident d'un Etat contractant perçoit en sa qualité de membre du conseil d'administration ou d'un organe similaire d'une société résidente de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Les traitements, salaires et autres rémunérations similaires qu'un résident d'un État contractant reçoit en sa qualité de dirigeant occupant un poste de haut niveau dans une société qui est un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

#### *Article 17. Artistes et sportifs*

1. Nonobstant les dispositions des articles 14 et 15, de la présente Convention, les revenus qu'un résident d'un État contractant tire de ses activités exercées à titre personnel dans l'autre État contractant en qualité de professionnel du spectacle, acteur de théâtre, de cinéma, de la radio ou de la télévision, en tant que musicien ou en tant que sportif, sont imposables dans cet autre État.

2. Si les revenus d'activités qu'un professionnel du spectacle ou un sportif exerce à titre personnel en cette qualité échoient non au professionnel ou au sportif lui-même mais à une autre personne, ces revenus peuvent, nonobstant les dispositions des articles 7, 14 et 15, être imposés dans l'État contractant où sont exercées les activités en question.

3. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1 et 2 du présent article, les revenus visés au présent article sont exonérés d'impôt dans l'État contractant où est exercée l'activité de l'artiste du spectacle ou du sportif sous réserve que la charge de cette activité soit supportée en très grande partie par des fonds publics de cet État ou de l'autre État, ou que l'activité soit exercée dans le cadre d'un accord ou d'un arrangement culturel entre les États contractants, si des dispositions spéciales à cet effet y figurent.

*Article 18. Pensions et rentes*

1. Les pensions et les rentes provenant d'un État contractant et payées à un résident d'un autre État contractant ne sont imposables que dans l'autre État contractant.

2. Le terme "rente" signifie une somme déterminée payable périodiquement ou à des dates déterminées, la vie durant ou pour une durée qui est spécifiée ou peut être établie en vertu d'une obligation d'effectuer des versements en contrepartie d'un capital suffisant intégralement versé en espèces ou en valeur appréciable en espèces.

*Article 19. Rémunérations de fonctions publiques et pensions y afférentes*

1. Les rémunérations, autres que les pensions, payées par l'un des États contractants ou l'une de ses subdivisions administratives à une personne physique au titre de services rendus à cet État ou à cette subdivision pour l'exercice d'activités de nature gouvernementale ne sont imposables que dans cet État.

2. Toutefois, ces rémunérations ne sont imposables que dans l'autre État contractant si les services sont rendus dans cet autre État et si la personne physique en est résidente :

a) Lorsqu'elle en a la nationalité; ou

b) Lorsqu'elle n'y a pas établi sa résidence à seule fin de rendre les services considérés.

3. a) Les pensions payées par un État contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales, soit directement soit par prélèvement sur des fonds qu'ils ont constitués à une personne physique au titre des services rendus à cet État ou à cette subdivision ou collectivité ne sont imposables que dans cet État.

b) Toutefois, ces pensions ne sont imposables que dans l'autre État contractant si la personne physique est un résident de cet État et en possède la nationalité.

4. Les dispositions des articles 15 et 16 et 18 de la présente Convention s'appliquent, le cas échéant, aux rémunérations et pensions versées au titre de services rendus dans le cadre d'activités industrielles et commerciales exercées par un État contractant ou par une de ses subdivisions administratives ou collectivités locales.

*Article 20. Paiements aux étudiants et aux stagiaires*

Les sommes reçues par un résident de l'un des États contractants et qui séjourne temporairement dans l'autre État contractant uniquement :

a) En tant qu'étudiant d'une université, d'un collège ou d'une école dans le dernier État contractant; ou

b) En tant que stagiaire d'un métier commercial ou technique dans le dernier État contractant,

et qui reçoit une bourse ou une allocation pour, en priorité, étudier et effectuer des recherches d'une organisation religieuse, charitable, scientifique ou éducative ne doivent pas être imposées dans l'autre État contractant. La même règle s'applique pour tout montant représentant une rémunération pour services rendus dans l'autre État, à condition que de tels services ont un rapport avec ses études ou sa formation ou sont nécessaires à son entretien.

*Article 21. Paiements aux professeurs et aux chercheurs*

1. Un résident de l'un des États contractants et qui, à l'invitation d'une université, d'un collège ou de tout autre établissement d'enseignement supérieur et de recherche scientifique de l'autre État contractant, séjourne dans l'autre État pour une période ne dépassant pas deux ans aux fins d'enseigner ou de poursuivre des recherches scientifiques est exonéré dans l'autre État d'impôt sur la rémunération perçue pour cet enseignement ou cette recherche.

2. Les dispositions du paragraphe 1 ne s'appliquent aux rémunérations perçues pour des recherches qui ne sont pas effectuées dans l'intérêt public mais à l'avantage particulier d'une ou de plusieurs personnes spécifiques.

*Article 22. Autres revenus*

1. Les éléments du revenu d'un résident d'un État contractant d'où qu'ils proviennent, qui ne sont pas visés par les articles précédent de la présente Convention sont imposables exclusivement dans cet État.

2. Les dispositions du paragraphe 1 du présent article ne s'appliquent pas aux revenus autres que les revenus provenant de biens immobiliers tels qu'ils sont définis au paragraphe 2 de l'article 6, lorsque le bénéficiaire de tels revenus, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant une activité commerciale ou industrielle par l'intermédiaire d'un établissement stable situé dans cet autre État, ou une profession indépendante au moyen d'une base fixe située dans cet autre État, et que le droit ou le bien générateur de revenus se rattache effectivement audit établissement stable ou à ladite base fixe. En pareils cas, les dispositions applicables sont celles de l'article 7 ou celles de l'article 14, suivant le cas.

3. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1 et 2, les éléments du revenu d'un résident d'un État contractant qui ne sont pas traités dans les articles précédents de la présente Convention et qui proviennent de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

CHAPITRE IV. ÉLIMINATION DE LA DOUBLE IMPOSITION

*Article 23. Méthodes pour l'élimination de la double imposition*

La double imposition est éliminée de la manière suivante :

a) En Égypte :

i) Lorsqu'un résident de l'Égypte reçoit des éléments de revenus qui, conformément aux dispositions de la présente Convention sont imposables en Hongrie, l'Égypte doit permettre, sur les revenus de ce résident, une déduction d'impôt d'un montant égal à l'impôt payé en Hongrie. Cette déduction ne peut toutefois excéder la fraction de l'impôt calculé avant la déduction correspondant, selon le cas, au revenu qui pourrait être imposé en République de Hongrie;

ii) Lorsque, conformément à une disposition quelconque de la présente Convention, les revenus d'un résident d'Égypte sont exonérés d'impôt en Égypte, l'Égypte peut néan-

moins pour calculer le montant de l'impôt sur le reste des revenus de ce résident, tenir compte des revenus exemptés.

b) En République hongroise :

i) Lorsqu'un résident de la République hongroise reçoit des revenus qui, conformément aux dispositions de la présente Convention, sont imposables en Égypte, la République hongroise devrait exempter d'impôt ces revenus sous réserve des dispositions des alinéas ii) et iii);

(ii) Lorsqu'un résident de la République hongroise reçoit des éléments de revenus qui, conformément aux dispositions des articles 10, 11 et 12 sont imposables en Égypte, la République hongroise doit accorder, sur l'impôt qu'il perçoit sur le revenu de ce résident, une déduction d'un montant égal à l'impôt payé en Égypte. Cette déduction ne peut toutefois excéder la fraction de l'impôt, calculé avant déduction, correspondant à ces éléments de revenus reçus de l'Égypte.

iii) Lorsque, conformément à une disposition quelconque de la présente Convention, les revenus qu'un résident de la République hongroise reçoit sont exempts d'impôt en République hongroise, la République hongroise peut néanmoins pour calculer le montant de l'impôt sur le reste des revenus de ce résident, tenir compte des revenus exemptés.

c) Aux fins de déduction de l'impôt sur le revenu dans un État contractant, l'impôt payé dans l'autre État contractant est considéré comme une redevance qui englobe l'impôt réduit ou éliminé par cet État contractant selon ses dispositions juridiques relatives aux abattements fiscaux pour la promotion du développement économique.

## CHAPITRE V. DISPOSITIONS SPÉCIALES

### *Article 24. Non-discrimination*

1. Les ressortissants d'un État contractant ne sont soumis dans l'autre État contractant à aucune imposition ou obligation y relative qui est autre ou plus lourde que celles auxquelles sont ou pourront être assujettis les nationaux de cet autre État qui se trouvent dans la même situation.

2. Les établissements stables qu'une entreprise d'un État contractant exploite dans l'autre État contractant ne seront pas imposés dans cet autre État d'une façon moins favorable que les entreprises de cet autre État qui exercent les mêmes activités.

3. Les dispositions du présent article ne doivent pas être interprétées comme

a) Faisant obligation à un État contractant de consentir aux résidents de l'autre État des abattements, des dégrèvements ou des réductions d'impôt en tenant compte de leur responsabilité de famille et de leur statut civil comme il le ferait pour ses propres résidents.

b) Affectant l'application en Égypte du paragraphe 9 de l'article 4 et du paragraphe 4 de l'article 120 de la loi n° 157 de 1981 à condition que si l'exemption figurant dans un de ces articles est consentie aux ressortissants d'un État ou d'un territoire autre qu'un État contractant, cette exemption devra également être étendue aux ressortissants de la République de Hongrie.

4. Les entreprises d'un État contractant dont le capital est en totalité ou en partie, directement ou indirectement détenu ou contrôlé par un ou plusieurs résidents de l'autre État contractant ne sont soumises dans le premier État à aucune imposition ou obligation y relative qui serait plus lourde que celles auxquelles sont ou pourraient être assujetties les autres entreprises similaires du premier État.

5. Dans le présent article, le terme "imposition" signifie impôts auxquels la Convention est applicable.

#### *Article 25. Procédure amiable*

1. Lorsqu'une personne estime que les mesures prises par un État contractant ou par les deux États contractants impliquent ou impliqueront pour elle une imposition non conforme aux dispositions de la présente Convention, elle peut, indépendamment des recours prévus par le droit interne de ces États soumettre son cas à l'autorité compétente de l'État contractant dont elle est un résident ou si son cas relève du paragraphe 1 de l'article 24, à l'État contractant dont elle est un ressortissant. Le cas doit être soumis dans un délai de trois ans à compter de la première notification de la mesure qui implique une imposition non conforme aux dispositions de la Convention.

2. L'autorité compétente s'efforce, si la réclamation lui paraît fondée et si elle n'est pas elle-même en mesure d'y apporter une solution satisfaisante, de résoudre le cas par voie d'accord amiable avec l'autorité compétente de l'autre État contractant, en vue d'éviter une imposition qui ne soit pas conforme aux dispositions de la Convention. Nonobstant les délais fixés par la législation nationale des États contractants, l'accord qui a été conclu doit être mis en oeuvre sans délai.

3. Les autorités compétentes des États contractants s'efforcent, par voie d'accord amiable, de résoudre les difficultés ou de dissiper les doutes qui peuvent surgir au sujet de l'interprétation ou de l'application de la Convention. Les autorités compétentes des États contractants peuvent se consulter en vue d'éliminer la double imposition dans les cas non prévus par la Convention.

4. Un État contractant ne doit pas après la date d'expiration prévue dans sa législation nationale et dans tous les cas, cinq ans à partir de la date d'expiration de la période imposable au cours de laquelle le revenu y relatif a augmenté, accroître l'assiette de l'impôt du résident de l'un ou l'autre des États contractants en y incluant des éléments de revenu qui ont été soumis à l'imposition dans l'autre État contractant. Le présent paragraphe ne s'applique pas aux cas de fraude, de faillite volontaire ou de négligence.

5. Les autorités compétentes des États contractants peuvent communiquer directement entre elles en vue de parvenir à un accord comme il est indiqué aux paragraphes précédents. Lorsque des échanges de vues oraux semblent souhaitables pour parvenir à un accord, ces échanges peuvent avoir lieu par l'intermédiaire d'une commission composée de représentants des autorités compétentes des États contractants.



*Article 26. Échange de renseignements*

1. Les autorités compétentes des États contractants échangent les renseignements nécessaires pour appliquer les dispositions de la présente Convention ou celles de la législation interne des États contractants relative aux impôts visés par la Convention dans la mesure où l'imposition qu'elle prévoit n'est pas contraire à la Convention, en particulier pour la prévention de la fraude et l'évasion de tels impôts. L'échange de renseignements n'est pas restreint par l'article premier. Les renseignements reçus par un État contractant sont tenus secrets de la même manière que les renseignements obtenus en application de la législation interne de cet État et ne sont communiqués qu'aux personnes et autorités (y compris les tribunaux et les organes administratifs) concernées par l'établissement ou le recouvrement des impôts visés par la Convention, par les procédures ou poursuites concernant ces impôts ou par les décisions sur les recours relatifs à ces impôts. Les personnes ou autorités n'utilisent ces renseignements qu'à ces fins. Elles peuvent faire état de ces renseignements au cours des audiences publiques des tribunaux ou dans les jugements.

2. En aucun cas les dispositions du paragraphe 1 ne peuvent être interprétées comme imposant à un État contractant l'obligation :

a) De prendre des mesures administratives dérogeant à sa législation ou à sa pratique administrative, ou à celles de l'autre État contractant;

b) De fournir des renseignements qui ne pourraient être obtenus sur la base de sa législation ou dans le cadre de sa pratique administrative normale, ou de celles de l'autre État contractant;

c) De fournir des renseignements qui révéleraient un secret commercial, industriel ou professionnel, ou un procédé commercial ou des renseignements dont la communication serait contraire à l'ordre public.

*Article 27. Agents diplomatiques et fonctionnaires consulaires*

Les dispositions du présent Convention ne portent pas atteinte aux privilèges fiscaux dont bénéficient les agents diplomatiques et les fonctionnaires consulaires, en vertu soit des règles générales du droit international soit des dispositions d'accords particuliers.

*Chapitre VI. Dispositions finales*

*Article 28. Entrée en vigueur*

1. Les États contractants se notifient mutuellement l'accomplissement des formalités constitutionnelles nécessaires à l'approbation de la présente Convention.

2. La présente Convention entrera en vigueur 60 jours après la date à laquelle est reçue la dernière des notifications mentionnées au paragraphe 1 et elle déploie ses effets :

a) Pour les impôts retenus à la source, à l'égard des revenus obtenus dès le 1er janvier de l'année civile suivant celle où la dernière des notifications mentionnées au paragraphe 1 est donnée et les années suivantes :

b) Pour les autres impôts des périodes d'imposition se terminant le 1er janvier de l'année civile au cours de laquelle la dernière des notifications mentionnées au paragraphe 1 du présent article est donnée.

*Article 29. Dénonciation*

La présente Convention reste en vigueur jusqu'à ce qu'elle soit dénoncée par l'un des États contractants. Chacun des États contractants peut dénoncer la Convention par voie diplomatique après un préavis de six mois avant la fin de l'année civile et une période de cinq ans à partir de la date de son entrée en vigueur. Dans ce cas, la Convention cesse de déployer ses effets :

a) Pour les impôts retenus à la source à l'égard des revenus obtenus dans l'année civile suivant celle où la dénonciation a été notifiée et les années suivantes;

b) Pour les autres impôts sur le revenu, à l'égard des impôts imputables à l'exercice fiscal commençant dès le 1er janvier de l'année civile suivant celle où la dénonciation a été notifiée.

En foi de quoi les soussignés, à ce dûment autorisés, ont signé la Convention. Fait au Caire le 5 novembre 1991, en deux exemplaires originaux en hongrois, arabe et anglais, les trois textes faisant également foi. En cas de différence d'interprétation entre les textes hongrois et arabe, le texte anglais prévaudra.

Pour le Gouvernement  
de République de Hongrie :

FERENC MÁDL

Pour le Gouvernement  
de la République arabe d'Égypte :

MOHAMED AL RARRER

## PROTOCOLE

Lors de la signature aujourd'hui de la Convention entre le Gouvernement de la République de Hongrie et le Gouvernement de la République arabe d'Égypte, afin d'éviter la double imposition en ce qui concerne les impôts sur le revenu, les soussignés sont tombés d'accord sur les dispositions suivantes qui forment partie intégrante de la Convention :

En ce qui concerne l'alinéa b) du paragraphe 3 de l'article 24, le texte mentionné de la loi égyptienne se lit comme suit :

*"Loi n° 157 de 1981, paragraphe 9 de l'article 4*

Seront exonérés d'impôt :

9. Les bénéfiques, intérêts et autres provenant de valeurs mobiles étrangères que les compagnies égyptiennes d'assurance et de réassurance sont obligées de déposer et continuent de déposer à l'étranger conformément aux législations étrangères ou aux accords de réassurance pour constituer une garantie équivalente à leur part dans les allocations techniques ou toute autre obligation découlant des actions d'assurance ou de réassurance.

Une telle exemption n'est pas applicable dans le cas où il est nécessaire de prouver que les valeurs mobiles étrangères ont été déposées à l'étranger. L'exemption ne s'applique pas quand le dépôt des valeurs n'est pas exigé.

Les dispositions mentionnées plus haut ne s'appliquent pas aux compagnies d'assurance qui ont des activités dans des pays dont la législation ne les oblige pas à déposer des valeurs financières en tant que garanties, réserves comptables ou toute autre réserve et à continuer à garder ces dépôts dans ce but; à condition que les valeurs financières déposées en garantie, les réserves comptables et autres réserves pour couvrir les aléas ou les risques soient spécifiées dans une résolution du Ministre des finances après qu'il se soit entendu avec le Ministre de l'économie.

*Article 120 paragraphe 4*

Seront exonérés d'impôt :

4. Les bénéfiques distribués chaque année financière par les sociétés fiduciaires conjointes égyptiennes qui investissent leurs fonds dans différentes actions et obligations jusqu'à concurrence des montants qu'elles reçoivent du revenu de ces actions au cours de la même année financière concernée, sous réserve que les deux conditions suivantes soient remplies.

a) L'impôt cédulaire est payé sur ces revenus ou bénéficiera d'une exonération.

b) Au moins 90 p. 100 du capital de la société y compris les réserves y compris les montants accumulés et les prêts conclus sont alloués pour des actions".

En cas d'amendements à ces dispositions, les autorités compétentes se consultent pour se mettre d'accord sur leur mise en oeuvre.

En foi de quoi les soussignés, à ce dûment autorisés, ont signé le présent Protocole. Fait au Caire le 5 novembre 1991, en deux exemplaires originaux en hongrois, arabe et anglais, les trois textes faisant également foi. En cas de différence d'interprétation entre les textes hongrois et arabe, le texte anglais prévaudra.

Pour le Gouvernement  
de la République de Hongrie :

FERENC MÁDL

Pour le Gouvernement  
de la République arabe d'Égypte :

MOHAMED AL RARRER